مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٧

دراسة ميدانية بعنوان: تقييم فعالية السياسات الحكومية في إعادة الاعمار وتحقيق التنمية المستدامة في محافظة نينوى: دراسة ميدانية تطبيقية

م. شهباء حكمت الياس
Shahbaa.Hikmat@gmail.com

م.بسمة محمد نظير
bsmam2022@uomosul.edu.iq

م.د.مها احمد ابراهيم
Maha.Ahmed@gmail.com

جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية / بالتعاون مع قسم البحث والتطوير في محافظة نينوى

الكلمات المفتاحية: دراسة ، فعالية السياسات الحكومية ، إعادة الاعمار ، التنمية المستدامة ، محافظة نينوى، دراسة ميدانية .

كيفية اقتباس البحث

الياس، شهباء حكمت ، بسمة محمد نظير ، مها احمد ابراهيم ، دراسة ميدانية بعنوان: تقييم فعالية السياسات الحكومية في إعادة الاعمار وتحقيق التنمية المستدامة في محافظة نينوى: دراسة ميدانية تطبيقية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٧.

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

A Field Study Entitled: Evaluating the Effectiveness of Government Policies in Reconstruction and Achieving Sustainable Development in Nineveh Governorate: An Applied Field Study

Shahbaa Hikmat Elias
Shahbaa.Hikmat@gmail.com

Basma Mohammed Nazir
bsmam2022@uomosul.edu.iq

Dr. Maha Ahmed Ibrahim
Maha.Ahmed@gmail.com

University of Mosul / College of Political Science / In cooperation with the Research and Development Department in Nineveh Governorate

Keywords : Study, Effectiveness of Government Policies, Reconstruction, Sustainable Development, Nineveh Governorate, Field Study

How To Cite This Article
Elias, Shahbaa Hikmat, Basma Mohammed Nazir, Maha Ahmed Ibrahim ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2026,Volume:16,Issue 7.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This study examines the reciprocal relationship between sustainable development, as a comprehensive conceptual framework, and the effectiveness of government policies, as a pivotal implementation tool for achieving its objectives. The study then shifts to the applied and field-based aspect, highlighting the serious economic and social repercussions of the conflict in Nineveh Governorate.

The study employed a descriptive and analytical methodology, in addition to a field study that included a survey of (100) citizens to assess the reality of reconstruction projects.

The study concluded that there is a direct correlation between government policies and the achievement of sustainable development. However, the conflict in Nineveh led to widespread destruction of infrastructure and the industrial and agricultural sectors, creating enormous challenges to reconstruction efforts and resulting in high rates of unemployment and poverty. The field survey results revealed challenges in the adequacy of allocated reconstruction funding and the need for greater community involvement to ensure the sustainability of implemented projects.

The study adopted a descriptive-analytical approach to describe and interpret the relationship between the concept of sustainable development and government policies. It then employed an analytical approach to analyze the decision-making process within government policies and its various stages. The study further analyzed the causal relationship between these policies and the necessity of aligning them with the Sustainable Development Goals. Finally, it analyzed the repercussions experienced by Nineveh Governorate in two phases and their impact on reconstruction. The study was divided into two main sections: Section One: The Conceptual Framework / Sustainable Development and Government Policies; Section Two: The Economic Repercussions of the Conflict in Nineveh Governorate.

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة، العلاقة التبادلية بين التنمية المستدامة كإطار مفاهيمي شامل، وبين فاعلية السياسات الحكومية كأداة تنفيذية محورية لتحقيق أهدافها، وتنتقل الدراسة إلى الجانب التطبيقي والميداني إذ تُسلط الضوء على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي خلفها الصراع في محافظة نينوى .

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، بالإضافة إلى دراسة ميدانية شملت استبياناً لـ (١٠٠) مواطن لتقييم واقع مشاريع الإعمار.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين السياسات الحكومية وتحقيق التنمية المستدامة، غير أن الصراع في نينوى أدى إلى تدمير واسع النطاق في البنى التحتية وقطاعي

الصناعة والزراعة، مما خلق تحديات هائلة أمام جهود الإعمار، وأسفر عن ارتفاع معدلات البطالة والفقر.

وأظهرت نتائج المسح الميداني تحديات في كفاية التمويل المخصص للإعمار، والحاجة إلى إشراك أكبر للمجتمع المحلي لضمان استدامة المشاريع المنفذة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتفسير العلاقة بين مفهوم التنمية المستدامة والسياسات الحكومية ، ومن ثم اعتماد المنهج التحليلي لتحليل عملية صنع القرار في السياسات الحكومية ومراحلها ، ومن ثم تحليل العلاقة السببية بين هذه السياسات وضرورة توجيهها لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ، فضلاً عن تحليل التداعيات التي مرت بها محافظة نينوى على مرحلتين واثرها على إعادة البناء. وقسمت الدراسة الى محورين وكالاتي: المحور الأول: الإطار المفاهيمي / التنمية المستدامة والسياسات الحكومية. المحور الثاني: التداعيات الاقتصادية للصراع في محافظة نينوى.

المقدمة

يعد مفهوم التنمية المستدامة محوراً اساسياً في الخطط التنموية الوطنية على مستوى العالم، إذ يتضمن السعي بإتجاه إحداث توازن دقيق بين المتطلبات الاقتصادية، والضرورات البيئية، والأبعاد الاجتماعية، لضمان استحقاق الأجيال القادمة من الموارد، وفي هذا الإطار لا يمكن لهذه التنمية أن تتحقق دون أن تتبناها السياسات الحكومية بعدِّها آلية رئيسة للرصد والتحفيز والتمويل، فهي المحرك الأساسي الذي يوجه الاستراتيجيات والتشريعات نحو الاستدامة في شتى القطاعات.

وفي سياق الدول التي مرت بمنعطفات وصراعات حادة، يبرز تحدٍ أعمق يتمثل في كيفية استئناف مسار التنمية المستدامة بعد تعرض البنى التحتية والاقتصادية لأضرار بالغة، وتمثل محافظة نينوى انموذجاً حيوياً لهذا التحدي، إذ شهدت المحافظة تداعيات اقتصادية مروعة بعد صراع ٢٠١٤، مما أدى إلى انهيار المنظومة الاقتصادية وتفاقم ظواهر الفقر والبطالة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في تقديم إطار تحليلي لفهم كيفية مواءمة مراحل صنع وتنفيذ السياسات الحكومية مع متطلبات الاستدامة، ومن ثم الإشارة الى نتائج الدراسة الميدانية التي تضع مؤشرات حقيقية لصناع القرار والجهات الحكومية والمنظمات الدولية العاملة في نينوى، حول مدى فاعلية وشمولية جهود الإعمار الحالية.

مشكلة الدراسة:

تنبثق مشكلة الدراسة من التحدي المزدوج الذي يواجه عملية التنمية في الدول الخارجة من الصراع، والمتمثل في الفجوة بين الطموح نحو تحقيق التنمية المستدامة وبين المعوقات الفعلية التي يفرضها الدمار الاقتصادي والاجتماعي ويمكن ايجاز مشكلة الدراسة الرئيسة فيما يأتي:

"**على الرغم من مرور مدة ليست بالقصيرة نسبيا على تحرير محافظة نينوى وانطلاق برامج اعمارها في القطاعات الاقتصادية والبنى التحية والخدمات، إلا ان الانجازات المتحققة لاتزال دون المتوقع عند المقارنة بحجم الدمار الذي لحق بالمحافظة، إذ تظهر تباينات واضحة في نسب انجاز المشاريع في مختلف القطاعات، وضعف في التنسيق بين المؤسسات الحكومية، فضلاً عن تحدياتٍ متعددة ترتبط بقضايا التمويل والشفافية والبيروقراطية.**

كما تتضمن مشكلة الدراسة عدة تساؤلات تتمثل فيما يأتي:

١-ما هو الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة، وما هي الأبعاد التي ترتكز عليها؟

٢-ما هي العلاقة التي تربط بين السياسات الحكومية وبين تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها؟

٣-ما هي أبرز التداعيات الاقتصادية (في قطاعات الصناعة، الزراعة، والبنية التحتية) التي خلّفها الصراع في محافظة نينوى؟

٤-ما هو تقييم المواطنين (العينة المبحوثة) لمستوى نجاح وعدالة وكفاية مشاريع إعادة الإعمار الجارية في المحافظة؟

فرضية الدراسة:

تعتمد الدراسة على الفرضية الرئيسية الآتية: (إن فاعلية السياسات الحكومية تعد شرطاً اساسياً لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، إلا أن التداعيات الاقتصادية الهيكلية الناجمة عن الصراع في محافظة نينوى تُعيق قدرة هذه السياسات على دفع عجلة الإعمار والتعافي المستدام، مما يتطلب مراجعة جذرية لآليات التنسيق التنفيذ والتمويل).

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى تحقيق ما يلي:

١-**تحديد المفاهيم:** بلورة وتوضيح مفهوم التنمية المستدامة، أبعادها (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، المؤسسي، الثقافي).

٢-**تحليل الدور الحكومي:** تحليل الدور المحوري للسياسات الحكومية كأداة لتوجيه وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.

٣-**رصد التداعيات:** التعرف على حجم ونوعية الأضرار والتداعيات الاقتصادية التي نتجت عن الصراع المسلح في محافظة نينوى (الموصل).

٤-**التقييم الميداني:** تقديم تقييم تجريبي لواقع مشاريع إعادة الإعمار وفعاليتها من وجهة نظر عينة من المواطنين، وتحديد جوانب القوة والقصور.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتفسير العلاقة بين مفهوم التنمية المستدامة والسياسات الحكومية ، ومن ثم اعتماد المنهج التحليلي لتحليل عملية صنع القرار في السياسات الحكومية ومراحلها ، ومن ثم تحليل العلاقة السببية بين هذه السياسات وضرورة توجيهها لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ، فضلاً عن تحليل التداعيات التي مرت بها محافظة نينوى على مرحلتين واثرها على إعادة البناء.

هيكلية الدراسة

قسمت الدراسة الى محورين وكالاتي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي / التنمية المستدامة والسياسات الحكومية.

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة (الماهية، الركائز، الأبعاد، والأهداف).

الفرع الثاني: السياسات الحكومية (المفهوم، المراحل، والعلاقة بالتنمية المستدامة).

المحور الثاني: التداعيات الاقتصادية للصراع في محافظة نينوى.

الفرع الأول: تحليل الأوضاع الاقتصادية في نينوى ما قبل وبعد الصراع (٢٠٠٣-٢٠١٤ وما بعد ٢٠١٤).

الفرع الثاني: نتائج الدراسة الميدانية (عرض وتحليل آراء المبحوثين حول الإعمار والعدالة التوزيعية للمشاريع).

المحور الاول

الاطار المفاهيمي / التنمية المستدامة والسياسات الحكومية

تعد التنمية المستدامة عملية شاملة تهدف الى تحقيق التوازن بين التطور الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، بما يضمن تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة ، وتقوم السياسات الحكومية بدوراً محورياً في توجيه جهود التنمية من خلال تبني استراتيجيات واضحة، وتشريعات فعالة، وآليات تنفيذ تضمن الاستدامة في مختلف القطاعات، وهنا تبرز أهمية تكامل السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ضمن

رؤية طويلة الأمد، تستند إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة والمشاركة المجتمعية ، لهذا قسم هذا المحور الى فرعين الأول مفهوم التنمية المستدامة والثاني السياسات الحكومية.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

١-ماهية التنمية المستدامة

يعد مفهوم التنمية[١] المستدامة أحد المفاهيم الحديثة الذي يسعى الى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والتوافق السياسي ، والتقدم الاجتماعي فضلاً عن حماية البيئة، بما يضمن تلبية احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وقد برز هذا المفهوم استجابةً للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه العالم، مما جعله محورًا أساسيًا في السياسات والخطط التنموية على المستويين الوطني والعالمي في الدول.

ويعود ظهور مفهوم التنمية المستدامة على يد الباحثين " محبوب الحق الباكستاني الأصل وأمارتياصن الهندي الأصل " من خلال عملهما في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة[٢] وعرفها " بأنها عملية تطور إدارة الأسواق والإدارات الحكومية والعلاقات بين الحاكم والمحكوم والمؤسسات التشريعية والأحزاب السياسية والمجتمع بعامته ويتحقق اسهامها في الواقع من خلال تأثيراتها في تعزيز القدرات والحريات الفردية للأنسان طفلاً وأمراة أو رجلاً"[٣]

وعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في "ريودي جانيرو"عام ١٩٩٢ " ضرورة أنجاز الحق في التنمية وتحقيق التوزان بين الحاجات التنموية والبيئية على نحو متساو لأجيال الحاضر والمستقبل" [٤] ، كما أكد مؤتمر "ريودي جانيرو" ان التنمية المستدامة تسعى الى تحقيق مايلي: [٥]

١-توفير حماية فعالة للبيئة .

٢-الاستخدام الارشد للموارد الطبيعية.

٣-تحقيق تقدم اجتماعي وسياسي يعترف بأحتياجات كل انسان.

٤- السعي للمحافظة على مستويات عالية ومستقرة للنمو الاقتصادي والعمالة.

٥- تحقيق عملية مأسسة للقرارات السياسية ونظام سياسي مستقر قائم على المنهج الديمقراطي وتداول السلمي للسلطة وعبر مشاركة سياسية واسعة النطاق.

وعرفت أيضا " بأنها عملية نقل المجتمع من الأوضاع القائمة الى أوضاع أكثر تقدماً لتحقيق اهداف محددة تسعى اساساً لرفع مستوى المعيشة للمجتمع ككل من كافة جوانبه عمرانياً واجتماعياً واقتصادياً وذلك في إطار الموارد المتاحة لتامين عملاً مستقراً ومسكناً صحياً ومنظومة بيئية وثقافية وادارية توسع الخيارات للمواطنين " [٦] كما وضحها تقرير التنمية البشرية لعام

١٩٩٤بانها" تمكن جميع الافراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية الى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين وتحمي الخيارات للأجيال التي لم تولد بعد ولا تستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل" [٧] ، في حين يعرف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ ان التنمية المستدامة بأنها " ضمانة للحقوق المدنية والسياسية ، وهو ليس غاية في حد ذاته ، بل هو ايضاً وسيلة للقضاء على الفقر وضمان الحرية لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام يمكن ان تحقق الكثير فيما يتعلق بإفساح المجال السياسي للفقراء للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم"[٨] .

من خلال بيان مفهوم التنمية المستدامة نستنتج ان التنمية المستدامة تقوم على ركائز مهمة من أهمها:[٩]

١.النظام الاقتصادي المستدام:الذي يعزز النمو الاقتصادي مع تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل نسب الفقر بين افراد المجتمع.

٢.الاستغلال الأمثل للموارد:الذي يهدف الى تحسين مستويات المعيشة عن طريق توفير الحاجات الأساسية للفئات الفقيرة والمهمشة ، بالإضافة الى الحد والتقليل من التفاوت في توزيع الثروات.

٣.الحفاظ على البيئة : من خلال إدارة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة والتقليل من التلوث والتغير المناخي.

٤.تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية:يهدف الى تحقيق المساواة بين جميع افراد المجتمع بما في ذلك حق التعليم والعمل اللائق فضلاً عن الرعاية الصحية .

٢- المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على مبادئ أساسية من اجل تحقيق متطلبات واحتياجات افراد المجتمع من أهمها : [١٠]

أ-وضع الأهداف والميزانيات بحسب الأولويات ويتماشي مع الخطط والموارد المالية المتاحة.

ب-التخطيط الاستراتيجي الطويل المدى والموافق لجدول زمني،والذي يلبي الاحتياجات والتغييرات على المدى القصير والطويل، ويتطلب التزام كل الأطراف المعنية حتى يتم استمرار العمل به من قبل الأجيال المتعاقبة.

ج- اعتماد الحوار المستمر بين السلطات المركزية والمحلية المسؤولة عن تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، ويتم ذلك من خلال تعيين الأهداف والتغييرات من قبل السلطات المركزية، ويتم التنفيذ والمراقبة من السلطات المحلية.

د–اعتماد مبدأ التشاركية الفعالة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والذي يتضمن فتح الباب أمام كل الأفكار و القضايا، و السماح بالتعبير عن المشكلات والاحتياجات وتوفير الحوافز اللازمة لإنجاح مخططات عملية التنمية المستدامة .

هـ– تعزيز القدرات والمهارات في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والبشرية، والاستثمارالأمثل للطاقات المتواجدة بهدف إنجاح مسار عملية التنمية المستدامة.

٣– ابعاد التنمية المستدامة

تتضمن التنمية المستدامة عدة أبعاد رئيسية تعرف عادة باسم "الأبعاد الاساسية للتنمية المستدامة" وهي: (١١)

أ–البعد المؤساسي: يسعى هذا البعد الى تعزيز الحوكمة الفعالة والشفافية وتعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ، ويهدف الى تعزيز القدرة على التخطيط والتنفيذ ومراقبة التنمية المستدامة.

ب– البعد الثقافي : يتضمن هذا البعد التعرف على التراث الثقافي وتعزيز التعددية الثقافية وحماية التراث الثقافي المهدد ويهدف أيضا الى تعزيز التواصل والترابط والتفاهم بين الثقافات المختلفة وتعزيز الهوية الثقافية .

ج–البعد الاقتصادي: يهدف هذا البعد الى تحقيق الازدهار الاقتصادي بشكل مستدام، ويسعى هذ البعد بتوفير فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي الذي يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني والشعب بأسره ، ويجب ان يتحقق هذا النمو بطرق تساهم في الاستدامة الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة الناس.

د_البعد الاجتماعي: يركز هذا البعد على تحسين جودة حياة الناس وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية ، ولتحقيق هذا البعد لابد من توفير فرص متكافئة للجميع فيما يتعلق بالتعليم والفرص الاقتصادية والصحة والإسكان .

هـ– البعد البيئي :يسعى هذا البعد المحافظة على البيئة والتحكم في التأثيرات البيئية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، ويتعين على المجتمعات حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على النظم البيئية والتنوع البيولوجي للأجيال الحالية والمستقبلية.

٤–اهداف التنمية المستدامة

ان للتنمية المستدامة أهداف جوهرية واساسية ومهمة من أجل تحقيق غايات ومتطلبات اسياسية للمجتمعات والدول و تعرف بأنها مجموعة من "الأهداف العالمية التي تمثل أولويات وتحديات مشتركة للمجتمع الدولي بهدف تحقيق التنمية المستدامة ، تمثل هذه الأهداف إطارًا شاملاً

لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية،وتعد هذه الأهداف جزءًا من خطة العمل العالمية التي تستهدف تحسين حياة البشر والبيئة وتعزيز الاستدامة على مستوى العالم "وتم الاعتماد على أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٥ من قبل الأمم المتحدة وتعتبر جزءًا من خطة التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ ، وهي الأهداف الـ ١٧ للتنمية المستدامة منها: [١٢].

١-القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان.

٢-القضاء التام على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

٣- الصحة الجيدة والرفاة :ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية لجميع الاعمار.

٤-التعليم الجيد :ضمان التعليم الجيد والنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم في الحياة للجميع.

٥-تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء.

٦-المياة النظيفة والنظافة الصحية:كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها إدارة مستدامة.

٧-طاقة نظيفة وبأسعارمعقولة: ضرورة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة.

٨-العمل اللائق ونموالاقتصاد: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد الشامل للجميع المستدام والعمالة والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.

٩- الابتكار والصناعة والهياكل الأساسية:أقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع ،وتشجيع الابتكار.

١٠-الحد من أوجة عدم المساواة:الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

١١-مدن ومجتمعات محلية مستدامة:جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وامنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

١٢-الاستهلاك والإنتاج :ضمان وجود انماط استهلاك وانتاج مستدامة.

١٣-العمل المناخي :ويتمثل بأتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ واثاره.

١٤-الحياة تحت الماء: يتضمن الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على النحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

١٥-الحياة في البر: يشمل حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وادارة الغابات على النحو مستدام ومكافحة التصحر ، ووقف تدهور الاراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

١٦-السلام والعدل والمؤسسات القوية: التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لايهمش فيها احد من اجل تحقيق التنمية المستدامة ، واتاحة امكانية وصول الجميع الى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

١٧- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

يعد مفهوم التنمية المستدامة اطاراً علمياً ونهجاً شاملاً لتوجيه جهود الدول والمجتمعات نحو تحقيق التوازن بين الإنسان والاقتصاد والبيئة، بما يضمن استمرارية الموارد وتحسين جودة الحياة عبر الأجيال ، وقد بينت المبادئ وألابعاد وألاهداف الأساسية للتنمية المستدامة لهذا النهج أهمية التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مواجهة التحديات العالمية المتزايد ، لهذا فأن تبني مفهوم التنمية المستدامة لم يعد خيارًا بل ضرورة استراتيجية لضمان مستقبل متطور ومزدهر ومستقر ومستدام للمجتمعات والدول كافة.

ثانيا : السياسات الحكومية.

١-مفهوم السياسات الحكومية

يعود ظهور مفهوم السياسات الحكومية الى أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي من خلال ازدياد تدخل الدولة في حياة الافراد ويتمثل هذا التدخل بتقديم الخدمات الاقتصدية والتعليمية والصحية والتأمنيات الاجتماعية وغيرها ، وقد أدى هذا التدخل بدوره في البحث ما هو الدور الأمثل للدولة لكي تقوم بتلك الخدمات وما هي السياسات والخطط والبرامج الأكثر عقلانية ورشداً التي تعتمد عليها [١٣] ، لهذا فأن مفهوم السياسة الحكومية توضح ما تقوم به الدولة او ما تعتزم القيام به لحل مشكلة عامة تواجه المجتمع بهدف توفير الحاجات المطلوبة التي ينشدها المجتمع، فهي جهد منظم يهدف الى تحليل وفهم وتقييم الكيفية التي تمارس بها الدولة دورها لخدمة المجتمع ورعاية مصالحه من ناحية ، وتحسين مستوى كفاءة الاداء الحكومي من ناحية أخرى[١٤] ، لذلك تعددت تعريفات مفهوم السياسات الحكومية فقد عرفها جيمس اندرسون بأنها" برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع "[١٥] ، وعرفها جبرائيل الموند بأنها "الادارة العامة للنظام السياسي في البيئة وكل ما يتعلق باستخدام سلطة الدولة لتلبية حاجات ومطالب المجتمع" [١٦] ، وعرف كمال المنوفي

السياسية الحكومية بأنها" الأفعال الحكومية ذات الطابع القسري من أجل تحقيق أهداف معينة" [١٧] ، وعرفها خيري عبد القوي " بأنها نتاج تفاعل فكري ديناميكي معقد يتم في أطار نظام فكري بيئي سياسي محدد تشترك فيه عناصر معينة رسمية وغير رسمية يحددها النظام السياسي وأهم هذه العناصر هي دستور الدولة الأيديولوجية والفلسفة السياسية الحاكمة ، السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والقضائية والأحزاب السياسية وجماعات الضغط ، والصحافة والرأي العام والامكانيات والموارد المتاحة" [١٨] ،يتبين من خلال ما ورد ان الغرض والاساس من وجود السياسة الحكومية هو وجود مشكلة ومطلب يحتاج الى حلول، وان تتصف المشكلة بالعمومية والشمول، ويتطلب حلها جهداً كبيراً ، ويكون لها تأثيرات في المدى البعيد ،وعند وضع السياسة الحكومية تطرح بدائل عدة، ويتطلب ذلك توضيح المشكلة كافة من البحث والتوثيق ليتم اختيار البديل الافضل او المناسب لحلها ، وتساعد الخارطة المعرفية او المعلوماتية او الذهنية في اختيار ذلك البديل كونها تمثل الخبرة والمعرفة لأبعاد المشكلة [١٩].

٢-مراحل صنع السياسات الحكومية

تمر عملية صنع السياسات الحكومية بعدة مراحل منها [٢٠]:

- **تحديد القضية او المشكلة**، يتم تحديد القضية او المشكلة محل الدراسة والبحث فيها ويتم تحديدها بصورة رسمية من قبل صناع القرار في السلطة التشريعية والتنفيذية ، او من قبل الجهات غير الرسمية من المواطنين والناشطين في المجتمع المدني.
- **تحليل القضية او المشكلة**، يتم تحليل القضية من خلال جمع المعلومات والبيانات حول القضية وحول الفاعلين المرتبطين بها ومن ثم نضع البدائل المختلفة للسياسات المقترحة للتعامل مع القضية .
- **وضع الهدف المرغوب الوصول اليه من خلال السياسات البديلة التي يضعها المسؤولون للتعامل مع المشكلة** ، وتتخذ هذه السياسات صور عديدة منها القوانين التشريعية والأوامر التنفيذية وقرارات المحاكم.
- **اعتماد قواعد عامة لتنفيذ السياسات الحكومية من خلال استراتيجيات واليات معينة قابلة للتنفيذ.**
- **تطبيق السياسة الحكومية المختارة** ، ويتم ذلك من خلال التمهيد وتنفيذ الاليات، وهذه المرحلة تعني ترجمة البدائل والخطوط لواقع فعلي وملموس.
- **تقييم السياسات** ، من خلال تقييم نتائج التنفيذ للسياسات الحكومية للتأكد من مدى النجاح في تحقيق الأهداف، وهذه أيضاً مرحلة تنطوي على سلسلة معقدة من الخطوات التي يشترك فيها

عدة أجهزة حكومية وغير حكومية منها: السلطة التشريعية ، القيادة السياسية للدولة، السلطة التنفيذية عامة والجهاز المسؤول عن التنفيذ خاصة، أجهزة الرقابة المركزية مثل ديوان المحاسبة، المنظمات الحكومية، قد تختلف نتيجة التقييم تبعاً للجهاز الذي يقوم به ومجموعات المصالح المتعلقة بهذا النشاط الحكومي ، وقد ينتهي الأمر بالحكم بأن السياسات الحكومية وأسلوب تنفيذها سليمين، وأن الأهداف تتحقق بالكم والنوع المطلوبين، كما قد ينتهي التقييم بالحكم بغير ذلك مما قد يستدعي إعادة النظر في السياسة الحكومية ذاتها أو أساليب التنفيذ أو حتى أسس ومعدلات التقييم.

٣-مجالات السياسات الحكومية في أطار هرمية البناء المؤسسي للدولة

هناك أربعة مستويات هرمية للسياسات الحكومية ضمن البناء المؤسسي القائم في الدولة وهي [٢١]:

أ-**السياسات الحكومية على المستوى التشريعي:** صنع السياسات الحكومية بشكل خاص يعتمد على النظرية المؤسسية لصنع القرارات المتمثلة بالمؤسسات الدستورية وتنفيذها ومنها السلطة التشريعية التي تسن القوانين وتصدر التشريعات وتوافق على السياسات مع السلطات الأخرى ، فالسلطة التشريعية شريك أساسي في صنع السياسة الحكومية .

ب-**السياسات الحكومية على المستوى الحكومي:** تتمثل السياسات الحكومية مختلف التوجهات الحكومية وقراراتها الصادرة من خلال مؤسساتها القائمة التي تتجسد في الأطر السياسية وتقوم بصنع السياسات الحكومية أفراد لديهم الصفة الرسمية والصلاحيات القانونية في السلطة التنفيذية للمشاركة في عملية صنع السياسة الحكومية .

ج-**السياسات الحكومية على المستوى التنفيذي والإداري:** تتمثل السياسات الحكومية التي تتخذها ألاجهزة الإدارية والتنظيمات الرسمية والبيروقراطية القائمة في الحكومة الإدارية في كافة القطاعات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على أعتبارها الجهة الإدارية التنفيذية في صنع السياسية الحكومية.

د- **السياسة الحكومية على المستوى الفني والاجرائي** : تتتمثل السياسات الحكومية التي تتكون من مجموعة من المعايير والقواعد التي تعتمد عليها الإدارة ، أما فيما يخص المراحل التي يتم فيها صنع السياسات الحكومية على المستوى الفني فهي تتم عبر المختصين كل حسب مجاله وتتتكون من خبراء وفنين اداريين مهمتها وضع المعلومات والبيانات وتشخيص المشكلة بناء على المعطيات الفنية وتقديمها للمستويات العليا لأتخاذ القرار بشأنها.

٤ – العلاقة بين السياسات الحكومية والتنمية المستدامة

تعد العلاقة بين السياسات الحكومية والتنمية المستدامة وثيقة وطردية، بأعتبار السياسة الحكومية هي المحرك الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة مرتكزات منها وضع الأطر القانونية والتنظيمية، وتشجيع الاستثمارات، وتعزيز الابتكار والوعي المجتمعي، فالحكومات هي المسؤولة عن وضع السياسات التي تهدف إلى تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بينما تمثل التنمية المستدامة الإطار الذي يجب أن تعمل ضمنه هذه السياسات لضمان العدالة الاجتماعية وحماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية، وعندما نضع التنمية المستدامة والسياسة الحكومية جنبا إلى جنب يظهر الدور الحيوي للتخطيط الحكومي في رسم خريطة طريق واضحة، اذ تتحول القرارات إلى أفعال ملموسة تخلق فرصاً حقيقية، لتحقيق اهداف واقعية ، تصبح الدولة ليست مجرد مرشد بل شريكًا فعالًا في صناعة المستقبل المستدام لكل مواطن(٢٢).

وان العلاقة بين السياسات الحكومية والتنمية المستدامة متفاعلة وكفوءة ، ولكي تكون متفاعلة يجب ان تأخذ السياسات الحكومية بالحسبان جميع جوانب البيئة المحيطة سواء كانت سياسية واقتصادية جغرافية واجتماعية وثقافية اذ تشكل هذه الجوانب المحور الأساسي لصناع السياسة الحكومية لأن هذه الجوانب تضع القيود والمحددات لمتخذي وصانعي السياسات وهذا بدوره ينعكس على نهضة التنمية المستدامة وتطوير مسيرتها ، وهذا يتطلب ان تكون السياسة الحكومية ذات قدرة في النحكم في الموارد وحجمها ونوعيتها لضمان رفع مستوى الفرد واشباع حاجاته الأساسية من الصحة والتعليم والدخل وغيرها من الجوانب التي تسعى الى ضمان حقوق افراد المجتمع وتلبية رغابتهم لذلك فأن التنمية المستدامة تنجح بوجود سياسة حكومية رشيدة وقادرة على استخدام الموارد بما يخدم الأجيال الحالية والمستقبلية (٢٣).

وتتمثل العلاقة أيضاً بين السياسات الحكومية وأهداف التنمية المستدامة بأنها العمق الاستراتيجي لأي مسار تنموي يسعى إلى تحقيق أثر حقيقي ومستدام على المجتمع والاقتصاد والبيئة معًا. ربط السياسات بهذه الأهداف ليس مجرد تمرين شكلي أو تبني شعارات عالمية، بل هو عملية دقيقة تتطلب فهمًا عميقًا لطبيعة الاحتياجات المحلية، والقدرة على ترجمة هذه الاحتياجات إلى خطط وبرامج قابلة للتنفيذ تحقق التوازن بين ابعاد التنمية المستدامة ، كل سياسة حكومية، سواء كانت في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد، والبيئة، أو العدالة الاجتماعية، يمكن أن تُصاغ بحيث تساهم في تحقيق هدف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة، فإذا تم توجيه الموارد والجهود بشكل منسق ووفق مؤشرات واضحة، تتحول الخطط إلى أدوات فعالة

للتغيير الإيجابين ، وتقوم العلاقة بين السياسة الحكومية والتنمية المستدامة على عدة ركائز من أهمها [٢٤]:

١-تعد السياسات الحكومية العامل الحاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة اذ تعد وسيلة تتكامل فيها العديد من الموارد والاستراتيجيات لرسم مسار تنموي يتماشى مع التوجهات العالمية والمحلية.

٢-ان التخطيط الدقيق للسياسات الحكومية يمكن للدول توجيه الجهود نحو المشاريع والمبادرات التي تعزز من فعالية التنمية المستدامة ، وان التخطيط القائم على الاحتياجات يعكس بوضوح أولويات المجتمع مما يمكن صانعي القرار من رصد مجالات التدخل في مجالات الياة سعياً وراء تحقيق ابعاد التنمية المستدامة السياسية والثقافية والاقتصادية والبيئية[٢٥].

٣-تطوير التعليم والتدريب والتركيز على تحسين جودة التعليم من خلال تحديث المناهج وتدريب المعلمين وتوفير بيئات تعليمية مناسبة ، وتقديم برامج تعليمية متخصصة لتلبية احتياجات سوق العمل ، وتحليل البيانات التعليمية ، وتحديث معايير جودة الأداء ، واستخدام البيانات المتحصلة كموجهات حقيقية لصياغة السياسات التعليمية ومتابعة أداء التعليم وتطويره،وهذا بما يتناسب مع تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

٤-تنويع مصادر الاقتصاد وعليه ينبغي رسم خطط استراتيجية لتنويع الاقتصاد بالاستثمار في قطاعات أخرى مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة، والتكنولوجيا بألاضافة الى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتهيئة بيئة استثمارية جذابة من خلال تحسين البنية التحتية وفي مقدمتها "البنية المصرفية، والأمنية"، وتقديم حوافز للاستثمارات في قطاعات متنوعة.

٥-تطوير البنية التحتية من خلال تحسين وسائل النقل والمواصلات وبناء وصيانة الطرق والجسور وتحسين وسائل النقل العام لتسهيل حركة الأفراد والبضائع، وتوفير الخدمات الأساسية :لتحسين خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي لضمان تلبية احتياجات السكان، وحماية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية، وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح للحد من التلوث وتحقيق استدامة الطاقة. وإدارة الموارد المائية، وتحسينها واستخدام الطرق الحديثة في الري المعتمدة على التكنلوجيا الحديثة، وبناء السدود وتحسينها، وتوعية المجتمع بأهمية ترشيد استهلاك المياه .

٦-تطبيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوة الاجتماعية من خلال وضع سياسات تهدف إلى تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء وضمان توزيع عادل للموارد،وتمكين المرأة والشباب :وتعزيز مشاركة المرأة والشباب في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٧- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على تعزيز التنمية المستدامة وتوعية المجتمع ، وحثه على المشاركة المجتمعية الفاعلة للمواطنين في صنع القرارات والسياسات التي تؤثر على حياتهم.

ان السياسات الحكومية هي أكثر من مجرد نصوص مكتوبة أو خطط استراتيجية، فهي الأداة الأساسية التي تصنع مسار الدول وتحدد معالم مستقبل المجتمع، وهي القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة لتوجيه الاقتصاد وتحقيق توازن اجتماعي شامل، لتوجيه مواردها البشرية والمادية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وابعادها مما تعكس رؤيتها وطموحاتها الوطنية، وتلك السياسات ليست ثابتة أو جامدة، بل هي عملية ديناميكية تتشكل باستمرار تحت تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي الوسيلة التي من خلالها تتحول هذه الأهداف الكبيرة إلى أفعال مطبقة و واقعية .

يتبين لنا مما تقدم في المحور الأول ان التنمية المستدامة تشكل اطاراً موجهاً للسياسات الحكومية، إذ تعتمد فعاليتها على قدرة الحكومات على صياغة تشريعات واستراتيجيات وخطط تحقق مبدأ التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة وحماية الموارد، وتبرز العلاقة الإيجابية والطردية بينهما في كون السياسات الحكومية هي الأداة الرئيسة لترجمة مبادئ الاستدامة إلى مبادرات وبرامج قابلة للتطبيق والتنفيذ، مما يجعل تبني الحوكمة الرشيدة والتخطيط طويل الأمد ضرورة ملحة لضمان تنمية شاملة وقابلة للاستمرار للأجيال الحالية والقادمة .

المحور الثاني

التداعيات الاقتصادية للصراع في محافظة نينوى

شهدت محافظة نينوى ولاسيما مركزها مدينة الموصل تداعيات اقتصادية عميقة ومعقدة وعلى مرحلتين: الأولى اعقاب الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ من انهيار النظام الاقتصادي المركزي، والقطاعين الصناعي والزراعي في ظل الفساد والإدارة الضعيفة، والثانية اعقاب سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بعد عام ٢٠١٤ وما رافقها من تدمير في البنية التحتية وانهيار النظام الاقتصادي ونزوح جماعي وهجرة العقول ورؤوس الأموال ومن هذا المنطلق قسم المحور الى الآتي :

أولاً: الأوضاع الاقتصادية في محافظة نينوى للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٤)

بدأت عملية الغزو في ٢٠ اذار ٢٠٠٣ واستمرت تسعة عشر يوماً أطلقت عليها الولايات المتحدة تسمية (تحرير العراق) فيها أسقطت النظام السياسي في ٩/ نيسان ٢٠٠٣ ليشكل هذا الدخول نقطة تحول في تاريخ العراق عامة ومحافظة نينوى خاصة من فوضى

وانهيار مؤسساته واقتصاده وبدأت أثاره مع قانون (اجتثاث البعث) وفيه حرم نحو (٢٣ الف) من وظيفتهم وباتوا عاطلين عن العمل ، وأهم تحدي واجهه العراق هو مدى قدرته إعادة البناء والاعمار وماهية الاستراتيجيات الواجب اعتمادها لبناء اقتصاد وطني يوفر الحاجات الاساسية للمواطنين ، مع غياب رؤية واضحة كيفية تحقيق ذلك في ظل انهيار شبه تام وديون ورثها العراق قدرت بحوالي (١٢٠ مليار دولار) لاسيما أن القرار السياسي والاقتصادي كان بيد الولايات المتحدة والتي عمدت إصدار قرارات اصلاحية طبقت في تسعينيات القرن الماضي على اقتصاديات اوربا الشرقية وافترضت أنها صالحة للتطبيق على العراق بمرحلة ما بعد الصراع كقرار تعليق الرسوم الجمركية والسياسة الضريبية ، وقانون الاستثمار الاجنبي ، وقانون المصارف ، وخصخصة المشاريع الحكومية عدا القطاع النفطي وهو ما ادى الى اختلالات في الهيكلية الداخلية بزيادة معدلات التضخم والبطالة والفقر وعجز الموازنة العامة[٢٦].

وكانت الأوضاع الاقتصادية وبالذات الفقر والبطالة متفاقمة لاسيما مع تسريح منتسبي بعض الوزارات الذي زاد من نسبة العاطلين عن العمل واسهم فيما بعد بعجز الحكومات المتعاقبة لتقليل معدلات البطالة والفقر لتكون هنالك علاقة تبادلية بين انعدام الامن الذي أدى لانعدام إعادة الاعمار والذي يؤدي بدوره الى انعدام الوظائف وبالتالي من جديد انعدام الامن لتكون الحلقة متداخلة بين تحميل الأوضاع الأمنية مسؤولية ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وبرزت محافظة نينوى على مستوى المحافظات في المرتبة الثالثة في ارتفاع معدلات البطالة في ظل عدم الاستقرار الأمني ، ونسبة الفقر في محافظة نينوى بلغ عام ٢٠٠٧ نحو (٢٥.٣)، وعام ٢٠١٢ نحو (٢٢.٣) مع ازدياد معدلات البطالة[٢٧]، ويمكن توضيح معدل البطالة الذي لحق بمحافظة نينوى عام ٢٠٠٨ مع تمحور الاقتصاد على الزراعة والري وعدم الاستقرار السياسي وفق الجدول رقم (١).

المحافظة	الحضر			الريف			المجموع الكلي		
	ذكر	انثى	مجموع	ذكر	انثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع
نينوى	١٨,٤٩	٣٠,٧٧	٢٠,٠٨	٢٥,٧٧	٩,٠٩	٢٥,٠٢	٢١,٣١	٢٧,٦٩	٢١,٩١
كركوك	١٣,١٩	٢٠,٢٤	١٤,٤١	١١,٠٤	١,٨٧	٩,٦٥	١٢,٢٧	١٤,٥٠	١٢,٦٣
ديالى	١٠,٣٠	٢٢,٦٠	١٤,٠١	١٢,٧٨	١٤,٣٣	١٣,٠١	١٣,٢٧	٢٠,١٢	١٤,٦٢
الانبار	١٩,٣٩	٢٦,٧٦	٢٠,٨٠	١٣,٤٥	٣,٨٦	١٠,٨٣	١٤,٣٧	١١,٦٨	١٣,٧٧
بغداد	١٠,٣٢	٢٢,٨٢	١٢,٥٤	٤,٤٢	٣,٢٨	٣,٩٣	١٠,١٨	١٧,١٤	١١,٧٧
بابل	١٢,٥٩	٣٢,٦٧	١٧,٥٩	٩,٩٠	٣,٦١	٧,٦٩	١٢,٢٥	١٢,٥٥	١٢,٣٤
كربلاء	١١,٠٨	٣٦,٥٤	١٥,٤٣	١٢,٧٦	١٤,٩٨	١٣,٠٣	١١,٥٦	٢٨,٩٣	١٤,٢٠
واسط	١٢,٢٢	٢٧,٠٩	١٤,٥٩	١١,٩٧	٤,٧٢	٩,٨٢	١٢,٤٦	١٣,٥١	١٢,٧١
صلاح الدين	٢١,٠٣	٢٤,٦٠	٢١,٧١	١٧,٥٤	٣,٤٨	١٤,٢٦	١٩,٨٠	١٠,٨٦	١٨,٠١
النجف	١٢,٥٣	٢٩,٨٩	١٤,٧٥	١٢,٠٨	١٠,٣٠	١١,٨٥	١٣,٢٤	٢٢,٧٧	١٤,٤٨
القادسية	١٤,٢٠	٢٩,٨٢	١٧,٥٢	١٤,٢٥	٦,١٧	١٢,٤٣	١٤,١٤	١٧,٢١	١٤,٧٨
المثنى	٢١,٠٩	١٦,٣٠	٢٠,٣٥	٣١,٤٥	٤,٦٦	٢٨,٤١	٢٦,٧٨	١١,٢٧	٢٤,٨٩
ذي قار	٢٢,٨٤	٤١,٥٨	٢٦,٤٧	٣٠,٠٧	٥٣,١٣	٣١,٧٩	٢٨,٢٢	٤٦,٩٣	٣٠,٨١
ميسان	١٨,٦٨	١٧,٠٣	١٨,٤٨	١١,٩٢	٣,٠٦	١١,٥٧	١٦,٧٨	١٤,٣٩	١٦,٥٨
البصرة	١٤,٨٢	٢١,٠٧	١٥,٨٧	١٥,٣٨	١٣,٤٦	١٥,٢٧	١٤,٨٩	٢٠,٠٧	١٥,٥١
دهوك	١٢,٠٨	٢٣,٨٠	١٤,٢٦	١٢,٨٨	٥٨,٥٢	١٧,٥١	١٣,٢٩	٣٩,٧٢	١٦,٩١
اربيل	٧,٠٠	٨,٤٣	٧,٢٤	٧,٧٣	٦٤,٨٢	٢٣,٩٠	٧,٤٩	٣٦,٠٣	١٣,٢٢
السليمانية	٦,٣٤	٢٤,٥٨	١٠,٤٥	٧,١٥	٢٣,٦٩	١١,٢٦	٧,٩١	٢٧,٤١	١١,٨٨
المجموع	١٣,٠٩	٢٥,٠٢	١٥,١٩	١٤,٨٩	٨,٢٦	١٣,٣٤	١٤,٣٣	١٩,٦٤	١٥,٣٤

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي "مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٨، ص ٣٣ .

في الاطار ذاته أظهرت بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٧ تقدير خط الفقر في العراق بنحو (٦.٩مليون) عراقي، ونحو (١٦,٥%) من الاسر يقعون تحت مستوى خط الفقر وبالاعتماد على حساب معدل الكلفة للاحتياجات الغذائية الأساسية للشهر الواحد وللفرد الواحد بنحو(٣٤٠٠٠) دينار وهو يساوي خط الفقر في الغذاء، وتقدير خط فقر السلع والخدمات غير الغذائية بنحو (٤٣٠٠٠) دينار للفرد الواحد شهرياً وبجمع الكلفتان يظهر ان خط الفقر في العراق يساوي (٧٧٠٠٠) دينار للفرد شهرياً مما يؤكد ان نسبة الفقر كانت في تلك الفترة (٢٢.٩%) ، اما في عام ٢٠١٢ بلغ نسبة الفقر (٢٠%) من السكان حسب المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر في العراق وكانت نسبة الفقر في محافظة نينوى لعام ٢٠٠٧ (٢٣%)، ولعام ٢٠١٢ (٣٤.٥%) [٢٨].

ولعل زيادة معدلات الفقر يعود الى افتقار نموذج جيد للتنمية الاقتصادية وان النموذج المعتد في فترة الاحتلال كان مشوها وغير واضح المعالم، في ظل عدم قدرة الحكومات المتوالية بعد الاحتلال اعادة توزيع الكفاءات وزيادة نسبة العاطلين عن العمل لاسيما مع قرار اجتثاث البعث وحل المؤسسة العسكرية والتي كانت وحدها تستوعب اكثر من (٤٠٠الف) شخص متطوع و(١٥٠الف)جندي مكلف مع حل هيئة التصنيع العسكري وتسريح موظفيها، فضلا عن موازنة الدولة هي تعتمد بالدرجة الاساس على الاستيراد والعملة الاجنبية اما الانتاج فمعدوم تقريبا[٢٩].

بالمقابل عانى القطاع الزراعي في نينوى من تحديات تمثلت بالتغيرات المناخية وشح المياه وتدهور الأراضي مما اثر على انتاج المحاصيل الرئيسية كالحنطة والشعير وزيادة الفقر والبطالة والهجرة من الريف الى المدينة لاسيما مع انعدام الوسائل الحديثة للري واعتماد المحافظة على الامطار بشكل أساس ولاسيما حقول الحنطة التي تبلغ مساحتها نحو (٤٥٠) الف هكتار مما اثر بشكل عام على المحاصيل والماشية واثر على مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ قبل عام ٢٠٠٣ نسبة(١٤.٤%) لتصل بعدها الى نسبة (٣.٥%) لاسيما بعد تدمير الاحتلال البنى التحتية لمشاريع الري وشبكاته وتلويث البيئة، فضلاً عن تدمير مراكز الابحاث وبنوك البذور ومستلزمات الانتاج، مع الاهمال الحكومي لهذا القطاع بعدم توفير المستلزمات الاساسية للزراعة من بذور واسمدة ومستلزمات مكافحة الحشرات والآفات الزراعية، مقابل اعتماد سياسة الاغراق بالمنتجات الزراعية المستوردة والتي قللت من الاهتمام بتطوير هذا القطاع لاسيما انه كان مدمر جراء عمليات الاحتلال ويحتاج لدعم حكومي توسيع المناطق الزراعية ومكافحة التصحر[٣٠] .

كما تدهور القطاع الصناعي وتوقفت المشاريع الصناعية التي وصل عددها الى (٣٤ الف) مشروع منها الصناعات الكيماوية والادوية والغذائية والجلدية والنسيجية وانعكاسه على قدرة الدولة توفير مفردات البطاقة التموينية الى أقل من(٥%) للمواطن العراقي لاسيما مع شحة الطاقة الكهربائية لتصل نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (١.٤٩%) فقط عام ٢٠٠٧، ونسبة (١.٦٨%) عام ٢٠٠٨ ، فضلاً عن عدم وجود خطط تنموية لهذا القطاع مع تردي الاوضاع السياسية وهروب رؤوس الاموال الصناعية لعدم ملائمة البيئة المحلية بمرحلة ما بعد الاحتلال، ومحافظة نينوى كانت تعد من اهم المحافظات العراقية المنتجة والمصنعة قبل عام ٢٠٠٣ وتضم معامل كبيرة كمعمل انتاج السكر والخميرة والبان الموصل، ومعامل الغزل والنسيج الذي كان ينتج كميات كبيرة من الألبسة والمنتجات والاقمشة ويصدر منها الى الخارج لكنها توقفت بعد عام ٢٠٠٣ وبقيت متوقفة لغاية عام ٢٠١٤ واحتلال تنظيم الدولة الإسلامية لمدينة الموصل ليبقى واقع

الصناعة في المحافظة اسير الخطط الحكومية بإعادة بناءها الذي يحتاج تخصيص الموارد المالية من قبل الحكومة المركزية وهذا لم يحقق في ظل الازمة المالية التي مر بها العراق في تلك الفترة [٣١].

ويتضح مما سبق ان التداعيات الاقتصادية لمحافظة نينوى بعد عام ٢٠٠٣ شكلت تحولاً جذرياً في بنيتها الاقتصادية ولم يكن هذا التحول وليد اللحظة بل كان نتيجة سلسلة مترابطة من الانهيارات المتعاقبة بدءاً من تفكك الدولة ومؤسساتها والبطالة الجماعية بعد الغزو ومروراً بالفساد المالي والإداري الذي انهك الموارد وعطل إعادة الاعمار لتتحول نينوى في هذه المرحلة بعد ان كانت من ابرز المراكز الصناعية والزراعية الى اقتصاد هش يعتمد بشكل كامل على المساعدات في بيئة طغى عليها الفقر والبطالة وتدهور الخدمات .

ثانياً: تقدير حجم الاضرار لمحافظة نينوى بعد عام ٢٠١٤

أثرت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على العراق اقتصادياً لاسيما بعد السيطرة على الموارد الاقتصادية وقطاعات الزراعة والتصنيع، وروافد الايرادات من النفط بعد استيلائها على حقول النفط الرئيسية في شمال العراق حوالي (٥%) وبيعها المنتجات النفطية والغاز في سوريا ليتراوح الايراد النفطي عام ٢٠١٦ ما بين (٢٥٠ مليون دولار –٣٦٥ مليون دولار)، فضلاً عن سيطرتها على الطرق الرئيسية لمراكز التجارة والمعابر الحدودية لتقدر نسبة الخسائر بحوالي (٣٥ مليار دولار) عام ٢٠١٤ مع سيطرة التنظيم على اقتصاد مدينة الموصل والتي ترفد العراق بنحو (١١مليون دولار) شهريا حسب تقرير اللجنة البرلمانية، فضلاً عن اضرار بالبنية التحتية

بنسبة(٨٠%) ،وتوقف المشاريع مما ساهم بارتفاع نسبة البطالة بين الشباب وزيادة الفقر بنسبة (٣٠%) [٣٢].

كما عمد داعش فرض الضرائب على المواطنين ما بين(٢.٥-٢٠%) مستعملة مصطلح الزكاة للمسلمين الذين يعيشون على أراضها وتجمعها من قبل الشرطة الاسلامية الاخلاقية(الحسبة)، والجزية والتي يدفعها غير المسلمون الذين يعيشون على ارضها والتي جمع من خلالها التنظيم حسب تقديرات وزارة الخزانة الامريكية حوالي(٣٥٠ مليون دولار) سنوياً للفترة من ٢٠١٤-٢٠١٦، والسيطرة على عوائد المنتوجات الزراعية وتصديرها الى سوريا والتي وصلت عائداتها لنحو (١٢٠مليون دولار) ،فضلاً عن وسرقة أموال البنوك والاستيلاء على المعدات العسكرية التي خلفتها القوات العسكرية، ونهب خزانات المصرف المركزي والتي قدرت بنحو (٥٠٠مليون دولار) والذي سبب بخسائر فادحة للاقتصاد العراقي [٣٣]، ويمكن تحديد الخسائر التي تعرض لها القطاع الإنتاجي لا سيما مع سيطرة التنظيم على مخزون القمح والحبوب في محافظة نينوى وفق الجدول رقم (٢)

القطاع	اجمالي الخسائر	ملاحظات
الزراعة	٢.٤ تريليون دينار	كان الضرر الأكبر في محافظة نينوى بنحو ٧٦٤ مليار دينار ، وقدرت تكلفة المكائن الزراعية المتضررة بنحو ٦٨٩ مليار دينار ، والأصول الأخرى الثابتة من مخازن الحبوب والبيوت البلاستيكية بنحو ١٣ مليار دينار ، والاضرار التي لحقت بالمزارع بنحو ٢١٢ مليار دينار.
الموارد المائية	١٣٤ مليار دينار	تمثل الضرر في القناطر ومحطات الضخ والجسور المائية والسدود
التجارة والصناعة	٦ تريليون دينار	تضرر ما لا يقل عن ٨.٠٠٠٠٠٠ متر مربع
الجهاز المصرفي العراقي	استولى داعش على ١١.٨ تريليون دينار ، وودائع تبلغ ٩٧١ مليار دينار.	سيطر على ١٢١ فرع من فروع المصارف منها ٨٤ فرع تابع للمصارف الحكومية ، ٣٧ فرع تابع لمصارف القطاع الخاص ، والحق ضرر في البنية التحتية للمصارف

المصدر: ضحى مهند على الحمداني، ايمان هاني عبود، الحرب على داعش في العراق بين الخسائر وتحديات الاعمار، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٥٢، العدد٢،(الجامعة الاردنية: عمادة البحث العلمي وضمان الجودة،٢٠٢٥)، ص٣٠٦

وقد عانى الاقتصاد العراقي للمدن الواقعة تحت سيطرة التنظيم ومنها مدينة الموصل بانخفاض مؤشرات الدخل للمواطن العراقي وانخفاض نصيبه من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي مع انخفاض الناتج المحلي للسنوات(٢٠١٤- ٢٠١٦) الى (٢٣%) مما ساهم بتفشي البطالة، وزيادة نسبة الفقر بنسبة (٢٢.٥%) وفجوة الفقر بشكل عام بنسبة (٦.٦%) بالعراق عامة ،أما مدينة الموصل فقد وصلت نسبة الفقر فيها لنحو (٢٠.٥%) لاسيما مع انخفاض أسعار النفط بسبب الازمة الى (٢٢.٥%) مع تزايد أعمال العنف التي مست المواطنين وأثرت على النشاط الاقتصادي ، فضلاً عن انقطاع رواتب الموظفين مما أثر على الحالة الاقتصادية والحركة التجارية في تلك الفترة[٣٤]، ويمكن توضيح مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي وفق الجدول (٣)

السنة	الناتج المحلي /مليار دولار
٢٠١٤	٢٣٤.٦٥
٢٠١٥	١٧٧.٥٠
٢٠١٦	١٧٤.٨٨

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ،استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق:٢٠١٨-٢٠٢٢،ص٢٢.

وبعد عام ٢٠١٦ بدأت مراحل تحرير مدينة الموصل بعملية عسكرية لاستعادة المدينة مما الحق دمار في بنية مدينة الموصل التحتية الرئيسية بالكامل تقريباً، وقد أحدث التنظيم غالبية الدمار، وتسببت الغارات الجوية والعمليات العسكرية مزيداً من الاضرار وقدر حجم الضرر الذي لحق بالقطاعات المختلفة بنسبة (٩٠%) دمار لاسيما في المنطقة القديمة، واضرار محدودة نسبياً شوهت شرق المدينة ، واكد تقرير للبنك الدولي ان اجمالي حصة الاضرار بلغ نسبة (٥٨%) ومخزون الإسكان تضرر(٤٣%) بشكل كبير بالاجتياح للأصول السكنية والمنطقة الحضرية المركزية، وبلغت الاضرار المقدرة في تقرير اجراه معهد الأمم المتحدة للمنطقة القديمة بنحو(١٩٨٨٨) مبنى متضرر داخل المدينة، وتم تدمير ما يقرب (٤٧٧٣) من هذه المباني، وتضرر منها(٨٢٣٣) متضررة بشدة وشملت غالبية الاضرار في القطاعات الغربية من الموصل مع أشد الاضرار في المدينة القديمة وحُددت من قبل الأمم المتحدة (١٥) حي سكني غير قابل للسكن، ووصف(٢٣) حي متوسط الضرر أي نصف المباني فيها دُمر، ونحو(١٦)

حي بسيطة الضرر، علماً وحسب تقارير صادرة من الأمم المتحدة ان حجم الاضرار للأبنية قُدر بنحو (٣٢.٠٠٠) مبنى منها (١٣٢) مبنى تضرر قبل معارك التحرير (٥٠% ابنية عامة منها معسكر الغزلاني ومطار الموصل ومنشآت جامعة الموصل ،٢١% ابنية سكنية)[٣٥]، ويمكن توضيح حجم الاضرار التي تكبدتها مدينة الموصل في الخريطة رقم (١)

المصدر: لوسي رودجرز،ن اسوس ستيليانو ،دانيل دونفورد ، هل بقي أي شيء من الموصل، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، متاح على الرابط الاتي:https:\\www.bbc.com

وفي تقرير اللجنة النرويجية للاجئين ان سكان مدينة الموصل عانوا من نقص دعم المجتمع الدولي في بداية التحرير ولم يتمكن الالاف من السكان العودة الى ديارهم وبلغ عدد النازحين اكثر من (٣٨٠.٠٠٠) شخص بعد تحول المدينة الى انقاض مع ما يصل الى (٨٠٠٠٠٠٠) طن من الأنقاض بعد التحرير، وحسب المجلس النرويجي للاجئين بلغت نسبة الدمار في غرب المدينة (٨٠%) بما في ذلك تدمير (٦٢مدرسة)، والاضرار الجزئية لنحو(٢٠٧) مدارس أخرى، وتدمير نحو (٥٤.٠٠٠) منزل في مدينة الموصل والمناطق المحيطة بها بسبب العمليات العسكرية ضد التنظيم ، وقدرت إعادة اعمارها بنحو (٩٠٠.٠٠٠.٠٠٠) دولار لإصلاح البنية الأساسية في المدينة[٣٦].

وحسب تقديرات محافظة نينوى لحجم الاضرار لمدينة الموصل بعد التحرير أن المدينة تعرضت لتدمير يكاد يكون شامل في بناها التحتية والفوقية ولاسيما الجانب الغربي للموصل كمحطات الطاقة الكهربائية الرئيسية للجزئين الغربي والشرقي وقدرت تكلفتها بنحو(٥٠ مليون دولار) لإعادة العمل، ومحطات المياه اذ جرى تدمير شبكات الانابيب الناقلة للمياه الصالحة للشرب في الجانب الغربي للمدينة، والمؤسسات الصحية بتدمير (٤) مستشفيات رئيسية في

الجانب الغربي و(٣) منها دمرت بشكل كامل، والمؤسسات التربوية بتدمير الأبنية المدرسية بنسبة (٢٥%) وممتلكات المدنيين التي تحتاج مبالغ طائلة لدفع التعويضات مقابل الخسائر فضلاً عن نزوح المواطنين وهجرتهم الى خارج المدينة مع انعدام مظاهر الحياة في المدينة، واضافة الى تدمير العديد من معالم المدينة الدينية من جوامع ومراقد وكنائس اخفت فيها معالم مدينة الموصل الاثرية، كما شمل الدمار المرافق الاقتصادية والصناعية بنسبة دمار(١٠٠%)، ودمار لحق بأهم معلم ثقافي في شمال المدينة متمثل بجامعة الموصل ومكتبتها المركزية بنسبة (٧٥%)، وهو ما دفع الحكومة العراقية بوضع خطط الاعمار وامدادها الى عشر سنوات منذ بدء اعلان التحرير عام ٢٠١٧ وتقدير التكاليف بنحو (١٠٠ مليار دولار) [٣٧]، ويمكن توضيح حجم الاضرار التي تكبدها قطاع التعليم في محافظة نينوى عام ٢٠١٤-٢٠١٧ في جدول رقم (٤)

نوع الضرر	حجم الضرر والتأثير
اضرار البنية التحتية المدارس	تعرض اكثر من ٥٥٠ مدرسة للتدمير الكلي او الجزئي في عموم المحافظة، ودمر في مدينة الموصل وحدها اكثر من ٢٣٠ مدرسة بشكل وكلي ونحو ١٠٠ مدرسة في الجانب الغربي وتتحدد نسب الاضرار بشكل عام في المدارس الابتدائية بنسبة ٥٤% والمدارس الأخرى بنسبة ٣٥%
الاستخدام العسكري للمدارس	حول التنظيم العديد من المدارس الى مقرات عسكرية ومستودعات للأسلحة وسجون ومراكز للتدريب مما أدى لجعلها اهدافاً عسكرية وتعرضها للتدمير
الاضرار في جامعة الموصل	تعرضت جامعة الموصل لأضرار في بنيتها التحتية وتم تدمير وتخريب العديد من كلياتها ومختبراتها ومكتبتها التي تضم الالاف الكتب النادرة والمخطوطات ،ونهب محتوياتها وأجهزتها واثاثها.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تربية نينوى:دمار ١٠٠ مدرسة بالكامل في الجانب الأيمن في الموصل، تقرير، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي:https:\\www.alsumaria.news .

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) ، تقارير الحالة القطرية للعراق (٢٠١٥-٢٠١٧)، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي:https:\\www.unicef.org.

التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات GCPEA، تقرير التعليم تحت النار، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) متاح على الرابط الاتي:https:\\www.protectingeducation.org .

عماد خليل إبراهيم، واخرون، حجم الاضرار التي تكبدها قطاع التعليم في محافظة الموصل عام ٢٠١٤-٢٠١٧، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الرابط التي: https:\\www.researchgate.net

اما حجم الاضرار في المؤسسات الصحية خلال وبعد المعارك ٢٠١٦- ٢٠١٧ يمكن توضيحها في الجدول رقم(٥)

نوع المنشأة الصحية	الحالة قبل معارك ٢٠١٦	الوضع بعد معارك ٢٠١٧	طبيعة الدمار الاضافي	امثلة
المستشفيات العامة	بعضها كان يعمل بشكل محدود تحت سيطرة التنظيم وأخرى متوقفة	تعرضت معظمها لاضرار مباشرة	قصف جوي ومدفعي وتفجيرات واشتباكات داخل المباني أدت الى دمار هيكلي كامل أو جزئي	مستشفى الموصل العام مستشفى الجمهوري
مراكز الرعاية الصحية الأولية	معظمها متوقف أو يعمل بخدمات محدودة جداً	تعرضت المراكز في الاحياء التي دارت فيها معارك عنيفة في جانبي المدينة	قصف مباشر واستخدامها كنقاط عسكرية وتفجيرات	تدمير شبه كامل للمراكز الصحية في احياء الجانب الشرقي
البنية التحتية الداعمة	مدمرة أو متضررة أصلاً	دمار إضافي جعل إعادة التأهيل أصعب	تدمير شبكة المياه والكهرباء والصرف الصحي المحيطة بالمستشفيات	تعطل كامل للخدمات الأساسية في محيط المستشفيات الرئيسية

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على:منظمة الصحة العالمية، الوضع الصحي في العراق ، "تقرير"، (العراق: حزيران/يونيو، مكتب العراق ،٢٠١٧) .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقييم الاضرار في الموصل، "تقرير"، (٢٠١٨)، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https:\\www.iq.undp.org

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، الخطة الإنسانية للعراق ٢٠١٨-٢٠١٩،"تقرير"، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، متاح على الرابط الاتي:https:\\www.relefweb.int .

اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العراق: استمرار الاحتياجات الإنسانية بعد انتهاء في الموصل ٢٠١٨، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي:https:\\wwwicrc.org

ويتضح مما يتقدم ومن خلال تقدير حجم الاضرار لمحافظة نينوى بعد عام ٢٠١٤ وبعد سيطرة تنظيم الدولة على المدينة واطلاق عملية التحرير للمدينة التي أدت مجملها الى اضرار شاملة في البنية التحتية والمنازل السكنية، فضلاً عن تدمير القاعدة الإنتاجية والمتمثلة بالقطاع الزراعي والصناعي، وانهيار التجارة والأسواق، وانهيار النظام المالي والمصرفي، وتداعيات أخرى ثقافية وتراثية ونفسية واجتماعية والذي يؤكد ومن خلال عملية تحليل حجم الاضرار انها شملت مختلف نواحي الحياة وجعلت المدينة تعاني ركود اقتصادي حاد وبطالة متفشية، وعملية الاعمار بطيئة ومعقدة حتى اليوم ولاتزال أجزاء كبيرة من المدينة الغربية تعاني من الدمار وعدم اكتمال الخدمات الأساسية .

المحور الثالث

تقييم سياسات الأعمار في محافظة نينوى

تمثل سياسات اعمار نينوى اطار معقد للعمل تداخلت فيه عوامل متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية، في طريقها نحو تحقيق الانتقال من مراحل الاغاثة الطارئة الى مراحل التنمية والاستدامة، التي تتطلب وجود هيكل حوكمة رشيد لتنسيق الجهود بين المستويات الحكومية، وتحقيق الشراكات الدولية والاقليمية لضمان التمويل الكافي واللازم لهذه السياسات ، وسنحاول في هذا المحور بيان الجهود الحكومية والاقليمية والدولية في هذا الصدد، ومن ثم الانتقال بإتجاه تقييم الواقع الفعلي لسياسات الاعمار عبر قراءة وتحليل اسئلة الاستبيان المعممة على عينة متنوعة من مجتمع المحافظة.

اولا: جهود الاعمار ضمن المستويات الدولية والاقليمية والحكومية:

هناك عدد من الجهات الدولية و الاقليمية والمحلية الداعمة لإعادة الاعمار يتمثل اهمها فيما يأتي:

١ – صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

لجأ العراق الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، نتيجة لما عاناه من تدمير للمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وتدمير الاراضي الزراعية، و ارتفاع نسبة الدين المحلي منذ عام٢٠١٤، وقد قدمت كلا المؤسستين الدعم الكامل للمناطق المحررة وكان لها ادوار قيادية في دعم المشاريع ودعم الانفاق لجميع القطاعات: الزراعة ، التربية ، النقل ، الصحة، الكهرباء، كما ان المساعدات الدولية المتمثلة بقروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لها آثار كبيرة

جدا في اعادة اعمار محافظة نينوى بشكل خاص. ويوضح الجدول الاتي حجم القروض المقدمة من قبل البنك الدولي لإعادة اعمار محافظتي نينوى والانبار:

الجهة المانحة	اسم المشروع	نوع التمويل	التكلفة مليون دولار	القطاع	الجهة المنفذة
البنك الدولي	اعمار قطاع الكهرباء في محافظتي الانبار ونينوى	فرض	45,000000	الكهرباء	وزارة الكهرباء
البنك الدولي	اسناد تقني وعقود استثمارية تدعم المشاريع الوزارات القطاعية	قرض	8,000000	كهرباء طرق وصور ماء ومجاري	صندوق إعادة الاعمار
البنك الدولي	اعمار قطاع الطرق والجسور في محافظتي الانبار ونينوى	قرض	105,000000	قطاع الطرق والجسور	وزارة الاعمار والإسكان والبلديات الطرق والجسور
البنك الدولي	اعمار قطاع الماء والمجاري في محافظتي الانبار ونينوى	قرض	40,000000	قطاع الماء والمجاري	وزارة الاعمار والإسكان الطرق والجسور
البنك الدولي	اعمار قطاع التربية في محافظتي الانبار ونينوى	قرض	35,000000	قطاع التربية	وزارة التربية
البنك الدولي	اعمار قطاع الزراعة في محافظتي الانبار ونينوى	قرض	30,000000	الزراعة	وزارة الزارعة
البنك الدولي	اعمار قطاع الري في محافظتي الانبار ونينوى	قرض	30,000000	قطاع الراي	وزارة المواد المالية
البنك الدولي	اعمار قطاع النقل	القرض	5,000000	قطاع النقل	وزارة النقل

المصدر: عفراء رياض محمد، سياسات إعادة إعمار محافظة نينوى بعد عام ٢٠١٥دراسة في التحديات والممكنات، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد: ٢٠٢٢)

٢- المنح والمساعدات الاقليمية (مؤتمر المانحين في الكويت)

بعد انتهاء الحرب على (داعش)، تم الاعلان عن انطلاق مؤتمر الكويت الدولي لإعادة الاعمار، في(٢٠١٨\١\١٠)[٣٨]، وعقد هذه المؤتمر برعاية (الاتحاد الأوروبي الكويت الامم المتحدة ، والبنك الدولي العراق وبحضور مئات الشركات، وكانت اغلب المبالغ مقدمة على شكل قروض واستثمارات خارجية، اما المنح فقد كانت قليلة قياسا بالمؤتمر، وجاءت الآمال مخيبة للعراق، وكان المبلغ الكلي للمانحين هو (٣٠) مليار دولار، وعرضت الولايات المتحددة على

العراق تمويل مشاريع بقطاعات مختلفة بقيمة(٣) مليار دولار ، شريطة ان تنفذ المشروع شركات أمريكية[٣٩] ، وتم وفقا لذلك انشاء (الصندوق الائتماني المتعدد للمانحين للإصلاح وإعادة الاعمار في العراق وتم وضع مبلغ (٣٣٥) مليون دولار، في الصندوق وهو تعهدات المنظمات غير الحكومية لدعم اعادة اعمار العراق[٤٠].

وقد أسهمت هذه المنح والقروض والمساعدات الاقليمية في دفع عجلة التنمية الى الامام وشهدت الكثير من المشاريع المتوقفة في محافظة نينوى نوعاً من التقدم الملحوظ ، ومن ابرز هذه المنح والمساعدات، المنحة التي قدمتها دولة الامارات العربية المتحدة التي تضمنت إعمار جامع النوري الكبير اضافة الى منارته التاريخية المعروفة (بمنارة الحدباء) ، فضلا عن بعض المنح التي أقرت في مؤتمر المانحين في الكويت لتطوير قطاعي النقل والزراعة ، وإعادة بناء المنازل والمستشفيات والمدارس[٤١]

٣- المؤسسات المحلية (صندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة من العمليات الارهابية)

تم تأسيس صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة من الحرب وفق المادة (٢٨) من قانون الموازنة الاتحادية لسنة (٢٠١٥)، الذي عد اشبه بجهاز يعمل من اجل التنسيق بين المنظمات الدولية والقيام بتأمين الجانب التمويلي للجهات التي تضطلع بعمليات تنفيذ مشاريع اعادة الاعمار في المناطق المحررة، التي تتمثل في الوزارات والجهات التنفيذية الأخرى في المحافظات. وقد خصصت الحكومة العراقية مبلغا قدره (٥٠٠) مليار دينار في موازنة (٢٠١٥)، كرأس مال تأسيسي للصندوق، على أن تتم عملية تعزيز موارد الصندوق من المنح والمساعدات والقروض الدولية والموارد المحلية في المستقبل، وفي عام (٢٠١٧) وضعت خطة استراتيجية لعمل الصندوق تضمنت تحديد أولويات المشاريع المتضررة التي تتطلب إعادة اعمارها، ويتم ذلك بالتنسيق مع محافظي المحافظات المتضررة ورؤساء مجالس محافظاتها والوحدات الإدارية، وقد تم وضع معادلة لاحتساب نسب توزيع المبالغ والموارد المالية التي تصل الصندوق الى المحافظات المتضررة لإعادة اعمارها [٤٢]

٤- **الموازنات العامة وبرنامج (UNDP):** قدم برنامج UNDP دعما كبيرا لمحافظة نينوى اذ بلغ حجم المبالغ المنفقة عام (٢٠١٧)، ما يقارب (٥١٩) مليون دولار و (٤٨٥) مليون دولار (٢٠١٨)، و كمعدل انفاق من قبل برنامج UNDP قدره (٥٠٠) مليون دولار، فضلا عن تخصيصات الموازنة الحكومية و هي التخصيصات الاستثمارية فقط[٤٣]

وفي ضوء ما تقدم فإن من المفترض ان يكون هناك تنفيذ لمشاريع استثمارية، وربحية، يتم عبرها دعم الصناديق الائتمانية، كما ان عملية ضخ المبالغ من قبل الدول المانحة تزيد من فرص الاستثمار في المحافظة وتحقيق تنمية مستدامة ، إذ تذهب الأموال الى مشاريع حقيقية و برؤيا دولية تسهم في تعزيز الثقة بإمكانية تحقيق الاعمار، ويبين الجدول الاتي ابرز مشاريع الاعمار في نينوى منذ عام ٢٠١٧.

ابرز مشاريع الإعمار المنجزة في محافظة نينوى منذ (٢٠١٧)

اسم المشروع / الوصف	القطاع	سنة الانجاز
إعادة إعمار وافتتاح جامع النوري	تراث/ديني/رمزي	٢٠٢٥ (إعادة الافتتاح)
برنامج إحياء روح الموصل ترميم بيوت تراثية وإصلاح مباني تاريخية وخلق فرص عمل	ترميم مبانٍ تاريخية، تعليم، وظائف محلية	٢٠١٩–٢٠٢٤
إصلاح وتأهيل مئات الفصول والمدارس في الموصل وما حولها (مشاريع إعادة فتح المدارس)	تعليم	٢٠١٧–٢٠٢٢
إنشاء / تشغيل مستشفى متنقل بسعة ١٥٠ سرير (مرفق صحي مؤقت/قابل للنقل)	صحة (مستشفى/عيادات)	٢٠١٩–٢٠٢١ (تسليم مرفق صحي متنقل)
إعادة تأهيل خط ٣٣ (محلة/المهلبية) لاستعادة التغذية الكهربائية	كهرباء/بنية تحتية طاقة	٢٠٢٠–٢٠٢٣ (أعمال متتابعة)
مشروع مطار الموصل الدولي	طرق وبنية تحتية	٢٠٢٥
مشاريع إعادة تأهيل السكن/المنازل وإعادة تمكين الأسر (برامج تمويل صغيرة وإعادة إيواء) — ضمن برامج FFS و UNDP	سكن/معيشة	٢٠١٨–٢٠٢٤
برامج دعم سبل عيش المزارعين العائدين وإعادة تأهيل أراضٍ زراعية	زراعة/سبل عيش	٢٠١٩–٢٠٢٣
ترميم كنائس ومواقع دينية متضررة (مشروعات صغيرة ومتوسطة متسلسلة)	تراث/ديني	٢٠١٨–٢٠٢٤
مشاريع خدمات أساسية (مياه، صرف صحي، مرافق مجتمعية) ضمن آلاف مشاريع صندوق FFS	مياه، صرف، مرافق مجتمعية	٢٠١٧–٢٠٢٤

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة (العراق) تقرير إعادة تأهيل البنية التحتية الوطنية، بغداد: وزارة الاعمار والاسكان،٢٠٢٣، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي:: https://www.moh.gov.iq
محافظة نينوى، مديرية التخطيط والمتابعة، التقرير السنوي لمشاريع الإعمار ٢٠١٧-٢٠٢٤، (٢٠٢٤).

المكتب الاعلامي لرئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي: https://pmo.iq/?article=3638

من جانب اخر فلا تزال العديد من المشاريع متلكئة في نينوى، ووفقًا لهيئة النزاهة العراقية فقد تم رصد وتوثيق ١٤٨ مشروعًا متلكئًا في المحافظة، تتوزع بين قطاعات الصحة، التعليم، المجاري، الكهرباء، والطرق. وتبلغ كلفة بعض هذه المشاريع مئات المليارات ، وتُعزى أسباب التلكؤ في جزء كبير منها إلى الفساد الإداري ونقص التمويل وتأخر الشركات المنفذة.

ثانياً: سياسات ومشاريع الاعمار في نينوى (اسئلة الاستبانة)

مثلت الحرب على تنظيم داعش الارهابي وعمليات تحرير محافظة نينوى منعطفاً خطيراً في تاريخ المحافظة ، إذ بدأت مرحلة جديدة تطلبت جهداً استثنائياً من قبل الحكومة العراقية، لإعادة الاعمار، وقد انطلقت السياسات الحكومية على مستويين الاول ضم سياسات طارئة ومستعجلة لإعادة مقومات الحياة الى المحافظة وضمان عودة النازحين، والثاني ضم سياسات تمتد لسنوات لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية وتأهيل البنى التحتية بدعم من المؤتمر الدولي لإعادة الاعمار، وبينما تتطلع هذه الجهود لإعادة الاعمار، فإن تقييم فاعليتها على ارض الواقع يمثل حاجة ملحة، وهو ما تحاول هذه الاسئلة تسليط الضوء عليه، لغرض المساهمة في بيان نقاط النجاح او الاخفاق من قبل السياسات الحكومية في تحقيق التعافي الشامل والتنمية المستدامة المنشودة.

وقد تم اعداد اسئلة الاستبيانية من قبل الفريق البحثي وتم اختيار عينة متنوعة للبحث ضمت ١٠٠ مواطن ومواطنة من المجتمع الموصلي، وتبين الاشكال الآتية نسب المشاركين في الاستبانة من حيث الجنس والمرحلة العمرية والتحصيل الدراسي، فضلاً عن نسب الاجابة على جميع الاسئلة .

الشكل رقم (١) نسب المشاركين في الاستبانة من الذكور والاناث

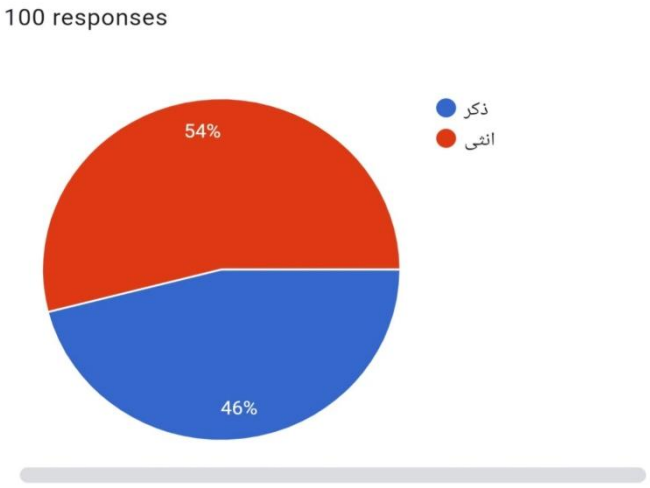

يظهر الشكل رقم (١) ان نسبة المشاركة كانت متقاربة من كلا الجنسين مع فارق ضئيل، إذ بلغت نسبة الاناث المشاركات في الاستبانة ٥٤%، بينما مثل الذكور نسبة ٤٦% من العدد الكلي للمشاركين.

الشكل رقم (٢) متوسطات الاعمار للمشاركين في الاستبانة

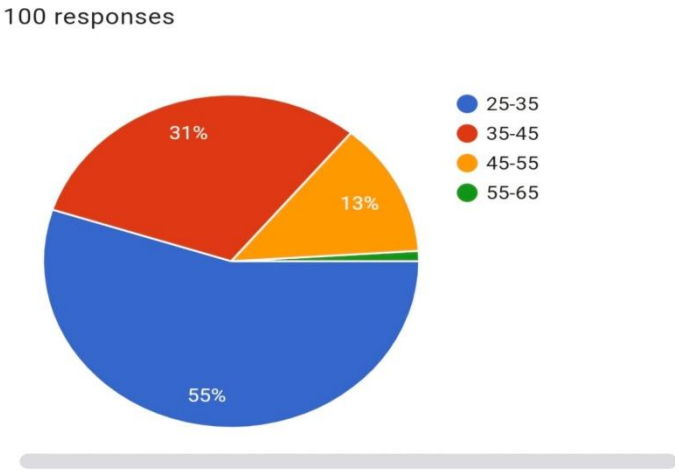

يبين الشكل رقم (٢) ان المشاركين في الاستبانة ينتمون لفئات عمرية متباينة غير ان العدد الاكبر للمشاركين هم من فئة الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ٢٥-٣٥ سنة بنسبة ٥٥%، تليها الفئة العمرية بين ٣٥-٤٥ سنة بنسبة ٣١%، والفئة العمرية بين ٤٥-٥٥ بنسبة ١٣%، أما الفئة العمرية بين ٥٥-٦٥ فكانت الفئة الاقل من حيث المشاركة بنسبة ١%.

الشكل رقم (٣) التحصيل الدراسي للمشاركين

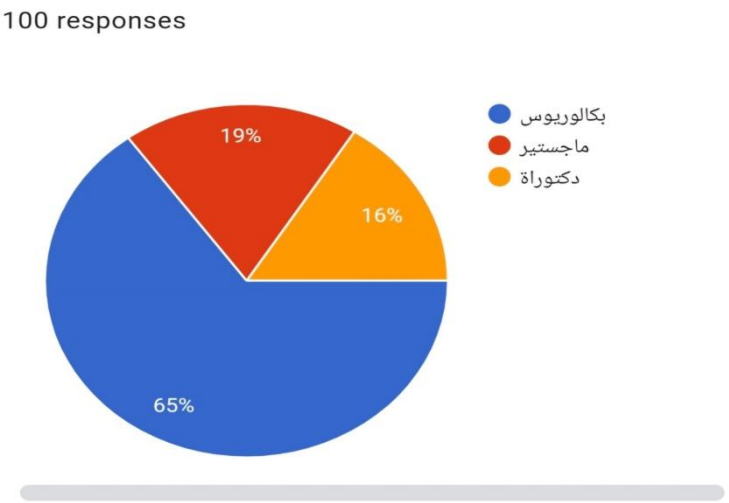

كذلك يتضح من الشكل رقم (٣) ان المشاركين في الاستبانة متنوعين من حيث مستوى التحصيل الدراسي غير ان النسبة الاكبر هم من حملة شهادة البكالوريوس بنسبة ٦٥%، تليها حملة شهادة الماجستير بنسبة ١٩%، والدكتوراه بنسبة ١٦%.

وفيما يأتي اسئلة الاستبانة ونسب الاجابات من حيث الموافقة او عدمها او الحياد.

١-حققت مشاريع الاعمار الاهداف المخطط لها من حيث الجودة والزمن.

طريقة الاجابة (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)

الشكل رقم (٤) مدى تحقق اهداف الاعمار من وجهة نظر المواطنين

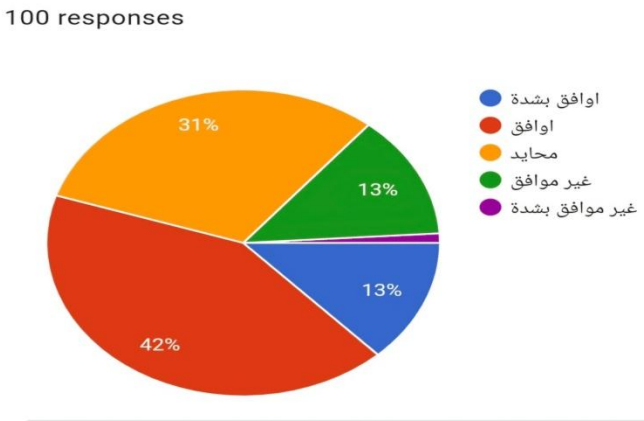

يوضح الشكل رقم (٤) ان نسبة ٤٢% من العينة تتفق مع ان مشاريع الاعمار في المحافظة حققت اهدافها المقررة، كما ان نسبة ١٣% تتفق بشدة مع هذا الرأي اي ان حوالي ٥٥% من

المشاركين يرون ان مشاريع الاعمار هي مشاريع ناجحة، غير أن نسبة ٣١% من المشاركين كانت محايدة في الاجابة، كما ان حوالي ١٤% من العينة المشاركة كانت اجاباتهم سلبية إذ يرون ان مشاريع الاعمار لم تحقق اهدافها المعلنة.

٢-الموارد المالية المخصصة لإعادة الإعمار تتناسب مع حجم الاضرار التي تعرضت لها المحافظة.

طريقة الاجابة (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)

الشكل رقم (٥) الموارد المالية المخصصة للإعمار ومدى ملائمتها لحجم الضرر

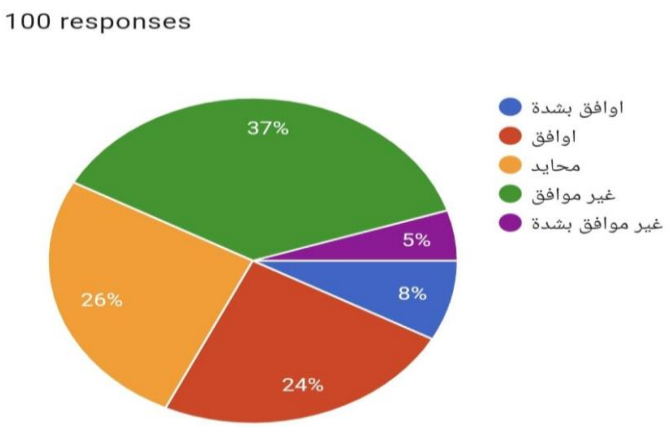

يتبين من الشكل رقم (٥) ان النسبة الاكبر ٣٧% ترى ان الموارد المالية المخصصة هي غير كافية ولا تتناسب مع ما تعرضت له المحافظة وبناها التحتية من دمار، كما ان نسبة ٥% لا تتفق بشدة مع ملائمة الاموال المخصصة لحجم الضرر القائم، كما ان نسبة ٢٦% من المشاركين كانت على الحياد، غير ان نسبة ٢٨% و٨% على التوالي تتفق وتتفق بشدة مع كفاية التخصيصات لعمليات ومشاريع الاعمار.

٣-شهدت الخدمات الاساسية في المحافظة مثل الماء والكهرباء تحسناً ملحوظاً بعد عمليات الاعمار.

طريقة الاجابة (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)

الشكل رقم (٦) مدى التحسن في الخدمات الاساسية في المحافظة

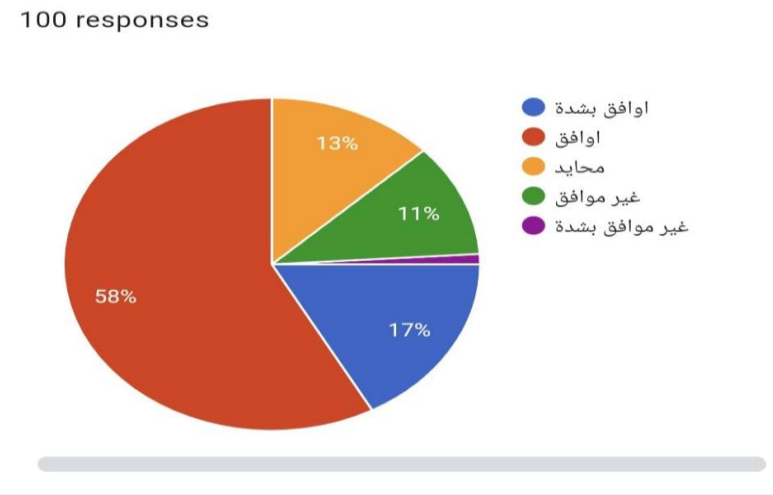

يوضح الشكل رقم (٦) رأي المشاركين في الاستبانة حول مدى تحسن خدمات الماء والكهرباء في المحافظة، ويظهر ان حوالي ٧٥% تقريبا هم موافقون وموافقون بشدة على ان الخدمات الاساسية شهدت تطوراً ملحوظاً، غير ان نسبة ١٧% من العينة المشاركة كانت محايدة، ونسبة ١٢% بالمئة كانت غير موافقة وغير موافقة بشدة على ان الخدمات شهدت هذا التحسن المذكور.

٤-تمتلك البنى التحتية التي تم اعمارها مثل المستشفيات والمدارس والجامعات والجسور القدرة على الاستمرار في تقديم الخدمات مستقبلاً.

طريقة الاجابة (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)

الشكل رقم (٧) قابلية البنى التحتية على الاستمرار في تقديم الخدمات

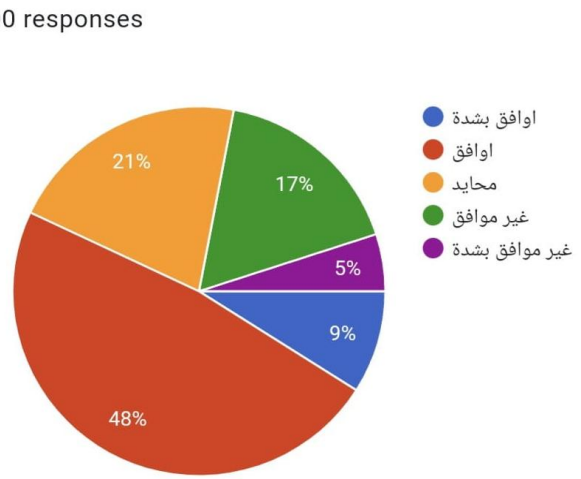

يبين الشكل رقم (٧) ان ٥٧% من المشاركين في الاستبانة يتفون ويتفقون بشدة مع ان البنى التحتية التي تم اعادة اعمارها ثل الدارس والمستشفيات والجسور لها القدرة على الاستمرار في تقديم الخدمات لمواطني المحافظة مستقبلاً، فيما اختار ٢١% من العينة الحياد في الرأي، وعلى الطرف الآخر فإن حوالي ٢٢% من العينة غير موافقين وغير موافقين بشدة ويرون ان هذه البنى او بعضها لا تمتلك القابلية للاستمرار في تقديم الخدمات.

٥-ساهمت مشاريع اعادة الاعمار في خلق فرص عمل دائمة في المحافظة وغير مؤقتة.

طريقة الاجابة (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)

الشكل رقم (٨) مدى اسهام مشاريع الاعمار في خلق فرص العمل

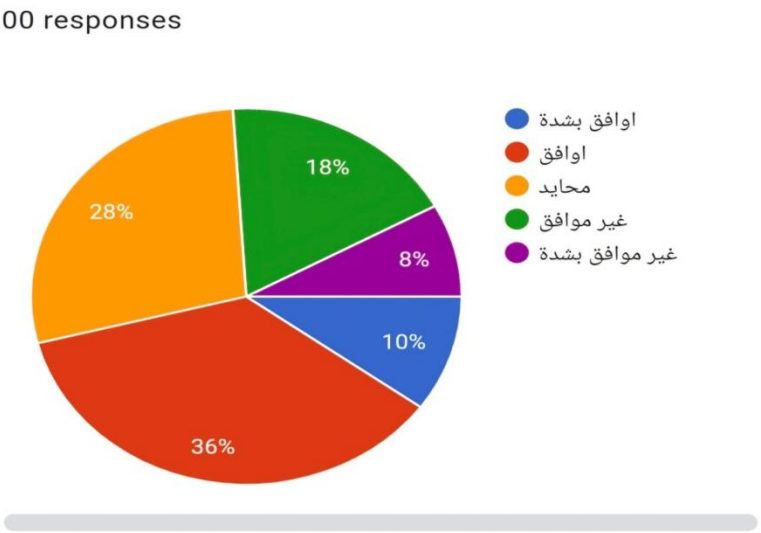

يتضح من الشكل رقم (٨) ان حوال نسبة ٤٦% تتفق وتتفق بشدة مع ان مشاريع الاعمار اسهمت في خلق فرص عمل جديدة في المحافظة، في حين ان ٢٨% من العينة بقيت على الحياد، و٢٦% رفضت فكرة ان تكون المشاريع قد اسهمت في خلق فرص عمل على مستوى المحافظة.

٦-كان لمشاريع الاعمار اثراً في خلق الاستقرار المجتمعي في المحافظة ومنع النزوح مرة اخرى.

طريقة الاجابة (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)

الشكل رقم(٩) اثر الاعمار في خلق الاستقرار المجتمعي في محافظة نينوى

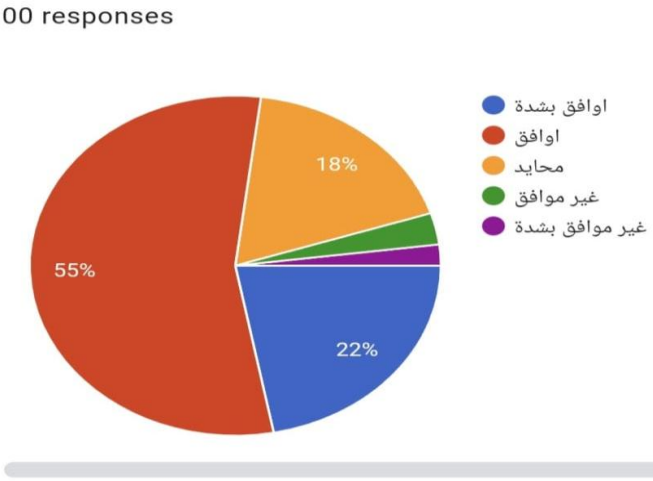

يتضح من الشكل رقم (٩) ان النسبة الاكبر حوالي ٧٧% تتفق وتتفق بشدة على ان الاعمار في نينوى خلقاً نوعاً من الاستقرار المجتمعي واسهم في الحد من حالة النزوح في المحافظة، بينما كان ١٨% من المشاركين على الحياد، و٥% فقد ممن رأوا ان الاعمار لم يخلق استقرارا مجتمعيا في المحافظة.

٧-شهدت مشاريع الاعمار تنسيقاً ملحوظاً بين كل من الحكومة المركزية والحكومة المحلية والاطراف الدولية الاخرى.

طريقة الاجابة (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)

الشكل رقم(١٠) التنسيق والعمل المشترك بين الحكومة المحلية والمركزية والاطراف لدولية

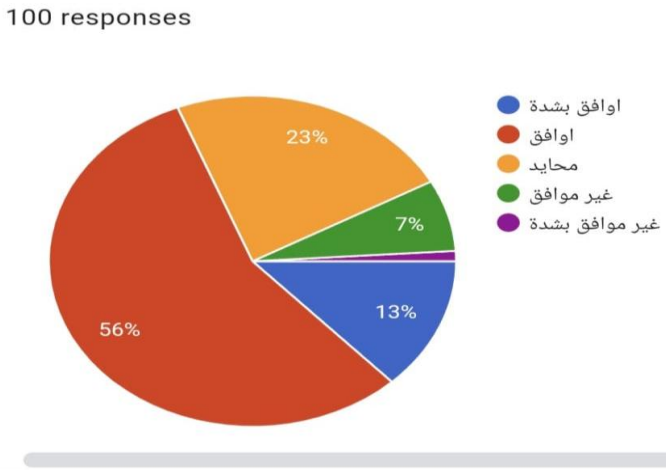

يتضح من الشكل رقم (١٠) النسبة الاكبر من المشاركين في الاستبيان حوالي ٦٨% يتفقون ويتفقون بشدة مع ان مشاريع الاعمار شهدت وتشهد تنسيقاً بين الجهات الحكومية على مختلف مستوياتها فضلاً عن التنسيق مع الاطراف الدولية، غير ان ٢٣ % من المشاركين في الاستبيان كانوا محايدين في هذا الموضوع، كما ان نسبة ٩% كانوا غير موافقين وغير موافقين بشدة على ان مشاريع الاعمار شهدت تنسيقا على مختلف الاصعدة والمستويات.

٨-كان هنالك آليات واضحة للأهالي في تحديد اولويات الاعمار في المحافظة.
طريقة الاجابة (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)

الشكل رقم(١١) مشاركة الاهالي في تحديد اولويات الاعمار

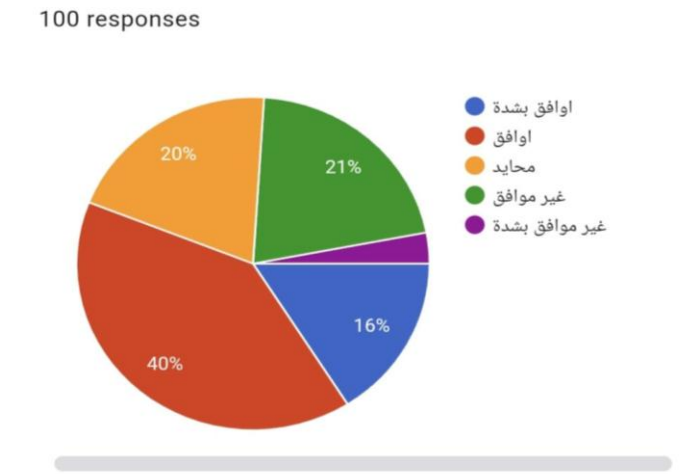

يتضح من الشكل رقم (١١) ان نسبة المشاركين في الاستبيان الذين يتفقون ويتفقون بشدة ان هنالك دور للأهالي في تحديد اولويات الاعمار بلغت ٥٦% من العينة، فيما بقي ٢٠% بالمئة من المشاركين على الحياد، كما ان نسبة ٢٥% من المشاركين في الاستبيان لا يتفقون ولا يتفقون بشدة مع وجود دور للأهالي في تحديد اولويات الاعمار.

٩-شملت عمليات الاعمار كل المناطق المتضررة في المحافظة دون تحيز.
(موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)

الشكل رقم (١٢) مدى شمول مشاريع الاعمار على مستوى المحافظة

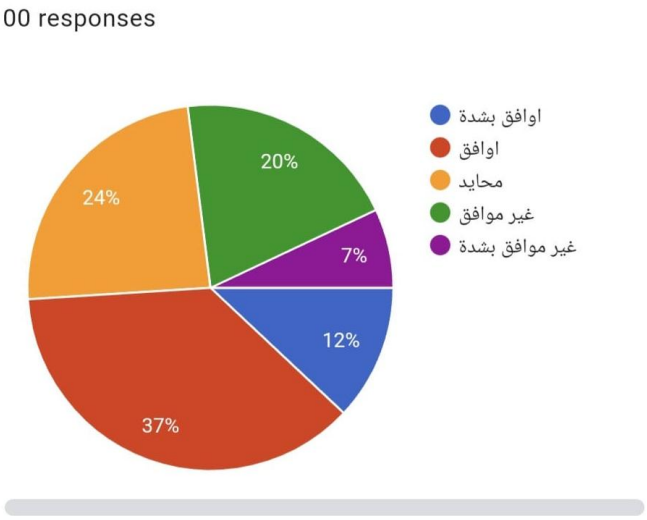

يبين الشكل رقم (١٢) ان نسبة ٤٩% من المشاركين في الاستبيان يتفقون ويتفقون بشدة على ان مشاريع الاعمار شملت جميع مناطق المحافظة دون استثناء، بينما كانت نسبة المحايدين في الاجابة على هذا السؤال ٢٤%، كما كانت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة على هذه المسألة هي ٢٧%.

١٠- كان توزيع مشاريع اعادة الاعمار عادلاً بين مناطق الريف والحضر.

(موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)

الشكل رقم(١٣) مدى العدالة في توزيع مشاريع الاعمار بين الريف والحضر

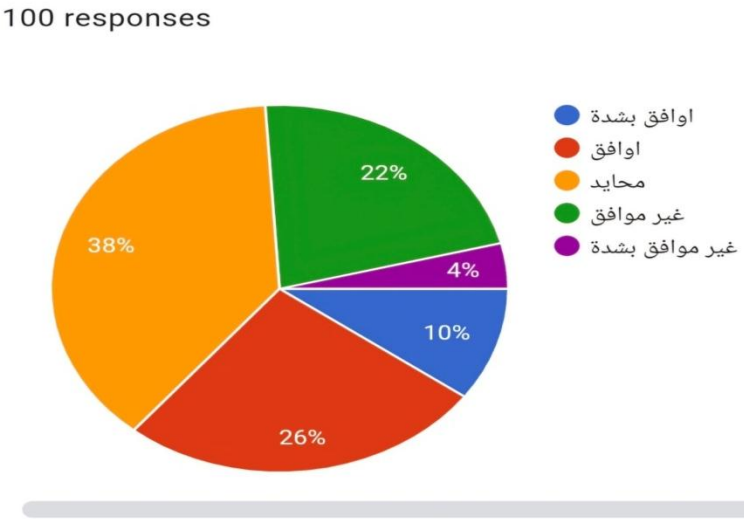

يتضح من الشكل رقم (١٣) ان نسبة ٣٦% من المشاركين في الاستبانة يتفقون ويتفقون بشدة على ان توزيع مشاريع إعادة الاعمار كان عادلاً بين الريف والحضر، بينما كان ٣٨%

من المشاركين محايدين، و٢٦% غير موافقين وغير موافقين بشدة على ان توزيع المشاريع كان عادلا على مستوى المحافظة.

١١_استفادت جميع فئات المجتمع في محافظة نينوى من عمليات إعادة الاعمار بشكل عادل.

الشكل رقم(١٤) مدى استفادة فئات المجتمع من مشاريع إعادة الاعمار

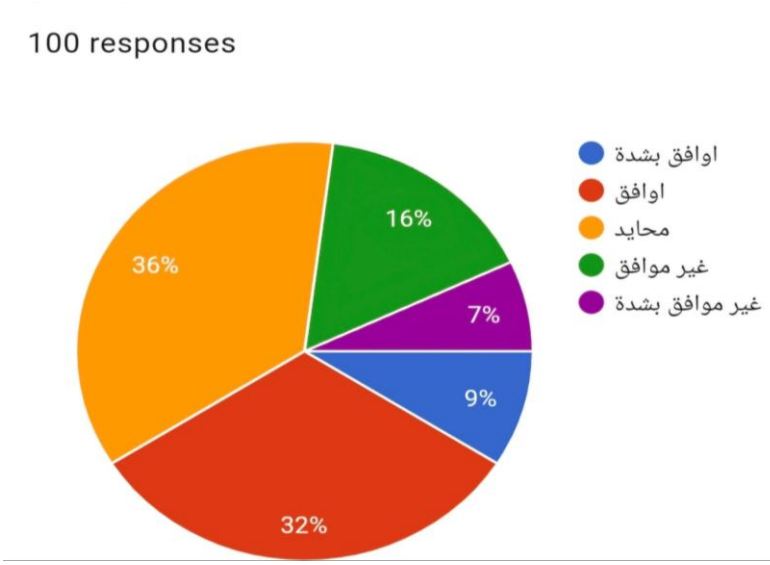

يتضح من الشكل رقم (١٤) أن نسبة ٤١% من المشاركين في الاستبانة يتفقون ويتفقون بشدة مع ان مشاريع إعادة الاعمار حققت فائدة متساوية جميع فئات المجتمع، فيما كان نسبة ٣٦% من المشاركين محايدين، وحوالي ٢٣% غير موافقين وغير موافقين بشدة على فكرة تحقق الفائدة لكل فئات المجتمع.

الخاتمة

تمثل هذه الدراسة الميدانية جهدًا تحليليًا شاملاً لاستكشاف العلاقة التفاعلية بين السياسات الحكومية والتنمية المستدامة، مع تطبيق عملي على واقع محافظة نينوى في العراق في مرحلة ما بعد الصراع، وقد أظهرت النتائج أن تحقيق التنمية المستدامة ليس عملية عفوية، بل هي نتاج تخطيط استراتيجي مدروس، وسياسات حكومية فاعلة، وإرادة سياسية حقيقية، إلى جانب مشاركة مجتمعية واسعة، كما أكدت أن إعادة الإعمار في المناطق المتأثرة بالصراع تتطلب نهجًا متكاملًا يربط بين الإغاثة العاجلة والتنمية الطويلة الأمد، مع ضمان الشفافية والحوكمة الرشيدة في إدارة الموارد.

الاستنتاجات

بناءً على تحليل البيانات والمعلومات الواردة في الدراسة، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

١. فجوة بين التخطيط والتنفيذ: هناك تفاوت واضح بين الأهداف الاستراتيجية لإعادة الإعمار والنتائج الفعلية على الأرض، حيث لا تزال مشاريع الإعمار تواجه تحديات كبيرة في الجودة والشمولية والاستدامة.

٢. نقص في التمويل والموارد: الموارد المالية المخصصة لا تتناسب مع حجم الدمار الذي تعرضت له المحافظة، خاصة في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة.

٣. تحسن محدود في الخدمات الأساسية: على الرغم من بعض التحسينات في خدمات الكهرباء والماء، إلا أن هذه الخدمة لا تزال دون مستوى الطموح ولا تلبي احتياجات السكان بالكامل.

٤. ضعف المشاركة المجتمعية: لا تزال آليات مشاركة الأهالي في تحديد أولويات الإعمار غائبة أو غير فعالة، مما يؤثر على عدالة توزيع المشاريع ومدى تلبيتها للاحتياجات الحقيقية.

٥. الفساد الإداري والمالي: يشكل الفساد وتأخر تنفيذ المشاريع عائقًا رئيسيًا أمام إنجاز عمليات الإعمار وتحقيق التنمية المستدامة.

٦. الحاجة إلى تكامل السياسات: عدم التنسيق الكافي بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية والجهات الدولية أدى إلى تباطؤ في وتيرة الإعمار وعدم تحقيق الأهداف المرجوة.

التوصيات

لتعزيز فعالية سياسات الإعمار وتحقيق التنمية المستدامة في محافظة نينوى والمناطق المشابهة، نوصي بما يلي:

١. **تعزيز الشفافية والحوكمة:** عبر إنشاء نظام رقابي مستقل لمتابعة تنفيذ المشاريع والكشف عن حالات الفساد، و تفعيل دور ديوان الرقابة المالية والإدارية في مراحل التخطيط والتنفيذ.

٢. **زيادة التمويل وتوجيهه بشكل استراتيجي:** من خلال تخصيص موارد مالية أكبر للقطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، السياحة) لضمان استدامة الاقتصاد المحلي، و الاعتماد على التمويل المختلط (حكومي، دولي، استثماري) لضمان استمرارية المشاريع.

٣. **تحسين المشاركة المجتمعية:** من خلال إنشاء مجالس استشارية محلية تمثل مختلف فئات المجتمع للمشاركة في تحديد أولويات الإعمار، و تفعيل آليات التواصل المباشر بين الحكومة والمواطنين عبر منصات رقمية وجلسات حوار مفتوحة.

٤. **تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية:** من خلال إنشاء غرفة عمليات مشتركة بين الحكومة المركزية والمحلية والمنظمات الدولية لضمان تكامل الجهود، وتوحيد البيانات والمؤشرات لقياس التقدم المحرز في مشاريع الإعمار.

٥. **التركيز على البعد البيئي والاجتماعي:** بإدراج معايير الاستدامة البيئية في جميع مشاريع الإعمار، وتصميم برامج تدريبية وتأهيلية للشباب والنساء لتعزيز مشاركتهم في سوق العمل.

٦. **تبني نهج طويل الأمد:** بتحويل سياسات الإعمار من نهج إغاثي إلى استراتيجية تنموية شاملة تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإعداد خطط خمسية وعشرية قابلة للتقييم والتطوير بناءً على النتائج.

الهوامش

(١))ان مفهوم التنمية دلالة على اشتقاق الكلمة الإنكليزي (development) وهكذا غلب استعمال المصدر من هذا الفعل للدلالة على التطور والاستمرار،وانطلاقا من الدلالة اللغوية لمصلح البطئ في النمو او النقص فيه (inderdevelopment) بالمقارنة مع البلدان التي تجاوزت مرحلة التنمية (development) في الإنكليزية بدلالة التحديث (moderenize) كما تم استعمالها بدلالة التغير (change) وبدلالة النمو (grow) وبدلالة التقدم (progress) وقد ورد تعريف التنمية في قاموس ويبستر ان اللفظ (develop) هو ينمي أوكانت سبب التطور والتحسين والتوسع، وتعرف التنمية بأنها عملية ديناميكية تتكون اساساً من سلسلة كبيرة من المتغيرات التي تحدث نتيجة تفاعل الانسان مع البيئة بهدف استثمار موارد المجتمع ومكوناته الى أقصى درجة ممكنة، للمزيد من التفاصيل ينظر حسين علي إبراهيم البطاوي، الأمم المتحدة وقضايا التنمية في العالم الثالث، أطروحة دكتوراة غير منشورة، (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد: ٢٠٠٤)، ص ص ٢١-٢٧.

(٢)) فيان هادي، "مفهوم التنمية البشرية "، مجلة شؤون عراقية، العدد٥، (جامعة النهرين: مركز الدراسات القانونية والسياسية ،٢٠٠٩)،ص٣٤.

(٣)) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة العدد١٤٢، (الكويت: ١٩٨٩)، ص٧٠.

(٤)) كريم سالم حسين، نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في العراق، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨)، ص ٦.

(٥)) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط١، (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٨)،ص٢١٧.

(٦)) امال حميد رشيد، " تأثير أنشطة الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحث تطبيقي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية "، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٥، العدد ٥١، (جامعة بغداد: المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، ٢٠٢٠)، ص ٤.

(٧)) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، (نيويورك:١٩٩٤)،ص٤.

(٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، (نيويورك:٢٠٠٠)، ص٨.

(٩) ريا عبد الحسين مانع، "دور الحوكمة في التنمية المستدامة"، مجلة دراسات دولية، العدد١٠٢، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٥)،ص٦٥٥.

(١٠) مفهوم التنمية المستدامة:الأهمية والابعاد والتحديات، ٩يوليو١٢٠٢٤\ نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي: https://masarat-sy.org/%

(١١))التنمية المستدامة في العراق، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي:: https://al-rakeezeh.org/%

"(١٢) جمهورية العراق، اهداف التنمية المستدامة إصلاحات جوهرية، (وزارة التخطيط الجهاز المركزي للأحصاء:٢٠١٧)، ص ص ٤- ٢٢ .

(١٣) استبرق فاضل الشمري، الموارد البشرية والاقتصادية وصنع السياسة العامة مصر والامارات العربية المتحدة دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد :٢٠١٢)، ص ٧٦.

(١٤) ميسون علي حسين الليلة،" الحكومات المحلية ودورها في تنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات (دراسة حالة لمجلس محافظة بابل)"، مجلة جامعة بابل العلوم الصرفة والتطبيقية،العدد٤، المجلد ٢٤، (جامعة بابل: ٢٠٢١)،ص ١٠٦٨.

(١٥) جيمس اندرسون، صنع السياسة العامة، ترجمة عامر الكبيسي، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، ١٩٩٩) ص ١٥.

(١٦) جبرائيل الموند، وبنجهام بأول، السياسة المقارنة في قتنا الحاضر نظرة عالمية، ترجمة هشام عبدالله، ط١، (الاردن:الاهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨)، ص ١٨٧.

(١٧) كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، (الكويت: شركة الربعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٧)، ص١٨١ .

(١٨))خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، ط١، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٩) ص٣٥.

(١٩) ميسون علي حسين الليلة، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠٦٨- ١٠٦٩.

(٢٠)محمد العجاتي وأخرون، السياسات العامة وتحليلها والتأثير فيها، (منتدى البدائل العربي للدراسات :٢٠٢٠)، ص ص ١٢-١٣، للمزيد من التفاصيل ينظر كمال المنوفي، ص ص ١٩١- ١٩٨.

(٢١) حسن عبد الله الدعجة، صنع السياسات العامة، (الاردن: وزارة الثقافة، ٢٠١٩)، ص ص ٥٦-٥٧.

(٢٢) شكرية المراكشي، تقييم السياسات الحكومية: أساس التنمية المستدامة بين النتائج الواقعية والوعود الرسمية، 2 أكتوبر ٢٠٢٥، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي:: https://alfallahalyoum.news/

(٢٣) سماح سهيل بهنان، التنمية البشرية المستدامة وصنع السياسة العامة، (بيروت: مكتبة السنهوري، ٢٠٢٠)، ص ٧٩.

(٢٤) قحطان الفرج الله، التنمية المستدامة : طريق الأجيال العراقية نحو المستقبل، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٤\٧\١٤، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي:: https://www.alnahrain.iq/post/1135

(٢٥) رضا عبد الصادق عبد العليم، " الإدارة العامة والتنمية المستدامة :دور السياسات العامة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ٢٨، (جامعة القاهرة: كلية السياسة والاقتصاد، ٢٠٢٥)، ص ص ٥٣٤-٥٣٥.

(٢٦) سامي الخفاجي ، الاحتلال الامريكي ومستقبل العراق ،ط٢، (عمان : دار أمنة للنشر ،٢٠١٢)،ص ٢٨٣ .وينظر : حامد عبيد حداد ، التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الامريكي ،مجلة دراسات دولية ،العدد ٥٢،(جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،٢٠١٢)، ص ص٥٣-٥٤.

(٢٧) حسن لطيف كاظم، الاقتصاد والأمن في العراق: جدليات البطالة والفقر٢٠٠٣-٢٠١٩، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي:https\\www.hasnlz.com .

(٢٨) عمر هشام محمد، فاعلية السياسة المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق بعد ٢٠٠٣، المجلة العراقية، العدد٢٩ ،(الجامعة العراقية: مركز البحوث والدراسات الإسلامية،٢٠٢١)،ص ص ٣٠٧-٣٠٨ .

(٢٩) مجموعة من الباحثين ، الامكانات الاقتصادية لوسط العراق وجنوبه ،(مركز العراق للدراسات ،٢٠١٣) ،ص ٢٤

وينظر ايضا: ظافر حسان طاهر، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي مشكلة البطالة وامكانية حلها، مجلة دراسات دولية ،العدد ٥٢، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية ،٢٠١٢)،ص١٧٩ .

(٣٠) حامد عبيد حداد ، التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الامريكية في العراق ،_مجلة دراسات دولية ،العدد ٥٢،(جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،٢٠١٢)، ص ص٥٣-٥٤. وللمزيد ينظر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠-٢٠١١،(بغداد:٢٠١١)،٢٨٥.

(٣١) بلاسم جميل الدليمي ، اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ١٧،العدد ٦٢ ،(جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد،٢٠١١)، ص ص ١٦١-١٦٢ . وللمزيد ينظر: نينوى تنعى معاملها الميتة سريرياً منذ ٢٠٠٣ ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي : https\\www.shafaq.com

(٣٢) تداعيات الارهاب على الاقتصاد العراقي ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\www.rawabetcenter.com

(٣٣) صادق علي حسين، الهياكل المالية للتنظيمات الإرهابية :العراق انموذجا،ط١،(بيروت: شركة المطبوعات،٢٠١٨)، ص٨٨. وينظر دانيال غليزر ، تطور تمويل الارهاب :تجفيف مصادر الدولة الاسلامية ،نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)،متاح على الرابط: https\\www.shingtoninstitute.org/

(٣٤) وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء قسم التنمية البشرية ،(بغداد:٢٠١٩)، ص١٥.

(35) Ali Darvishi Boloorani, Mehdi Darvishi,Post-War urban Damage Mapping Using in SAR: the case of Mosul city in Iraq ,J.Geo -inf, 2021,https:\\www.mdpi.com.

(٣٦) كارزان سليفاني، مدينة الموصل لاتزال تحت الأنقاض مع اقتراب الذكرى الأولى للتحرير، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https:\\www.kurdistan24.net .

(٣٧) علي جواد، الموصل بعد التحرير..دمار ٨٠% وخطط بعيدة المدى لاعادة الاعمار، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، متاح على الرابط الاتي :https:\\www.aa.com.

(٣٨) الصندوق الكويتي للتنمية، العدد ٩٠ ، (الكويت: ٢٠١٨) ، ص ٣.

(٣٩) هند شاكر محمود، المؤسسات المالية الدولية واثرها في صنع السياسة العامة في العراق بعد عام (٢٠٠٣)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين، بغداد : ٢٠٢٠) ، ص ١٧.

(٤٠) الصندوق الكويتي للتنمية ،مصدر سبق ذكرة ،ص ١٧.

(٤١) عفراء رياض محمد، سياسات إعادة إعمار محافظة نينوى بعد عام ٢٠١٥دراسة في التحديات والممكنات، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد: ٢٠٢٢)، ص٢٠٣.

(٤٢) عدنان حسين يونس، إجراءات واليات مقترحة لتنفيذ مشاريع إعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية في العراق للحد من الفساد، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ٤١، (جامعة كربلاء: كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٩) ، ص ٢٦.

(٤٣) عفراء رياض، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٧.

قائمة المصادر والمراجع:

الموسوعات

١-ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط١، (دار النهضة العربية، بيروت:٢٠٠٨).

الكتب:

١-جبرائيل الموند، وبنجهام بأول، السياسة المقارنة في قتنا الحاضر نظرة عالمية، ترجمة هشام عبدالله، ط١، (الاردن:الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨).

٢-جيمس اندرسون، صنع السياسة العامة، ترجمة عامر الكبيسي، (الاردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع، ١٩٩٩).

٣-حسن عبد الله الدعجة، صنع السياسات العامة، (الاردن: وزارة الثقافة، ٢٠١٩).

٤-خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، ط١، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٩).

٥-سامي الخفاجي ، الاحتلال الامريكي ومستقبل العراق ،ط٢، (عمان : دار أمنة للنشر ،٢٠١٢).

٦-سماح سهيل بهنان، التنمية البشرية المستدامة وصنع السياسة العامة، (بيروت، مكتبة السنهوري، ٢٠٢٠).
٧-صادق علي حسين، الهياكل المالية للتنظيمات الإرهابية :العراق انموذجا،ط١،(بيروت: شركة المطبوعات،٢٠١٨).
٨-كريم سالم حسين، نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في العراق، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨).
٩-كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، (الكويت: شركة الربعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٧).
١٠-محمد العجاتي وأخرون، السياسات العامة وتحليلها والتأثير فيها، (منتدى البدائل العربي للدراسات :٢٠٢٠).

الاطاريح والرسائل:

١-استبرق فاضل الشمري، الموارد البشرية والاقتصادية وصنع السياسة العامة مصر والامارات العربية المتحدة دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد :٢٠١٢).
٢-حسين علي إبراهيم البطاوي، الأمم المتحدة وقضايا التنمية في العالم الثالث، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد: ٢٠٠٤).
٣-عفراء رياض محمد، سياسات إعادة إعمار محافظة نينوى بعد عام ٢٠١٥دراسة في التحديات والممكنات، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد: ٢٠٢٢).
٤-هند شاكر محمود، المؤسسات المالية الدولية واثرها في صنع السياسة العامة في العراق بعد عام (٢٠٠٣)، رسالة ماجستير (غير منشورة) (كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين، بغداد : ٢٠٢٠).

البحوث:

١-امال حميد رشيد، " تأثير أنشطة الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحث تطبيقي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية "، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٥، العدد ٥١، (جامعة بغداد: المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، ٢٠٢٠).
٢-بلاسم جميل الدليمي ، اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ١٧، العدد ٦٢ ،(جامعة بغداد: كلية الإدارة والاقتصاد،٢٠١١).
٣-حامد عبيد حداد ، التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الامريكي ،مجلة دراسات دولية ،العدد ٥٢،(جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،٢٠١٢).
٤-حامد عبيد حداد ، التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الامريكية في العراق ، مجلة دراسات دولية ،العدد ٥٢،(جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،٢٠١٢).
٥-رضا عبد الصادق عبد العليم، " الإدارة العامة والتنمية المستدامة :دور السياسات العامة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ٢٨، (جامعة القاهرة: كلية السياسة والاقتصاد، ٢٠٢٥).
٦-ريا عبد الحسين مانع، "دور الحوكمة في التنمية المستدامة"، مجلة دراسات دولية، العدد١٠٢، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٥).

٧-ضحى مهند على الحمداني، ايمان هاني عبود، الحرب على داعش في العراق بين الخسائر وتحديات الاعمار، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٥٢، العدد٢،(الجامعة الاردنية: عمادة البحث العلمي وضمان الجودة،٢٠٢٥).

٨-ظافر حسان طاهر، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي مشكلة البطالة وامكانية حلها، مجلة دراسات دولية ،العدد ٥٢، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية ،٢٠١٢).

٩-عدنان حسين يونس، إجراءات واليات مقترحة لتنفيذ مشاريع إعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية في العراق للحد من الفساد، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ٤١، (جامعة كربلاء: كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٩).

١٠-عمر هشام محمد، فاعلية السياسة المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق بعد ٢٠٠٣، المجلة العراقية، العدد٢٩ ،(الجامعة العراقية: مركز البحوث والدراسات الإسلامية،٢٠٢١) .

١١-فيان هادي، "مفهوم التنمية البشرية "، مجلة شؤون عراقية، العدد٥، (جامعة النهرين: مركز الدراسات القانونية والسياسية، ٢٠٠٩).

١٢-ميسون علي حسين الليلة،" الحكومات المحلية ودورها في تنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات (دراسة حالة لمجلس محافظة بابل)"، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية،العدد٤، المجلد ٢٤، (جامعة بابل :٢٠٢١).

التقارير:

١-الصندوق الكويتي للتنمية، العدد ٩٠ ، (الكويت: ٢٠١٨).

٢-اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة العدد١٤٢، (الكويت:١٩٨٩).

٣-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، (نيويورك:١٩٩٤).

٤-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، (نيويورك:٢٠٠٠).

٥-جمهورية العراق، اهداف التنمية المستدامة إصلاحات جوهرية، (وزارة التخطيط الجهاز المركزي للأحصاء:٢٠١٧) .

٦-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ،استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق:٢٠١٨-٢٠٢٢.

٧-مجموعة من الباحثين ، الامكانات الاقتصادية لوسط العراق وجنوبه ،(مركز العراق للدراسات :٢٠١٣).

٨-مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠-٢٠١١،(بغداد:٢٠١١).

٩-محافظة نينوى، مديرية التخطيط والمتابعة، التقرير السنوي لمشاريع الإعمار ٢٠١٧-٢٠٢٤، (٢٠٢٤).

١٠-منظمة الصحة العالمية، الوضع الصحي في العراق ، "تقرير"، (العراق:٢٠١٧) .

١١-وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء قسم التنمية البشرية ،(بغداد:٢٠١٩).

المصادر الالكترونية (الانترنت):

١-التنمية المستدامة في العراق، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي: https://al-rakeezeh.org.

٢-اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العراق: استمرار الاحتياجات الإنسانية بعد انتهاء في الموصل ٢٠١٨، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي: https:\\wwwicrc.org

٣-المكتب الاعلامي لرئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي https://pmo.iq/?article=3638

٤-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقييم الاضرار في الموصل، "تقرير"، (٢٠١٨)، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، متاح على الرابط الاتي:https:\\www.iq.undp.org

٥-تداعيات الارهاب على الاقتصاد العراقي ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\www.rawabetcenter.com.

٦-تربية نينوى: دمار ١٠٠ مدرسة بالكامل في الجانب الأيمن في الموصل، تقرير، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي:https:\\www.alsumaria.news .

٧-حسن لطيف كاظم، الاقتصاد والأمن في العراق: جدليات البطالة والفقر ٢٠٠٣-٢٠١٩، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي:https\\www.hasnlz.com .

٨-دانيال غليزر ، تطور تمويل الارهاب :تجفيف مصادر الدولة الاسلامية ،نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)،متاح على الرابط: https\\www.shingtoninstitute.org.

٩-شكرية المراكشي، تقييم السياسات الحكومية: أساس التنمية المستدامة بين النتائج الواقعية والوعود الرسمية،٢ أكتوبر ٢٠٢٥، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي: https://alfallahalyoum.news.

١٠-علي جواد، الموصل بعد التحرير.. دمار ٨٠% وخطط بعيدة المدى لإعادة الاعمار، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، متاح على الرابط الاتي :https:\\www.aa.com.

١١-قحطان الفرج الله، التنمية المستدامة : طريق الأجيال العراقية نحو المستقبل، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ١٤\٧\٢٠٢٤، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي: https://www.alnahrain.iq/post/1135.

١٢-كارزان سليفاني، مدينة الموصل لاتزال تحت الأنقاض مع اقتراب الذكرى الأولى للتحرير، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https:\\www.kurdistan24.net .

١٣-لوسي رودجرز،ن اسوس ستيليانو ،دانيل دونفورد ، هل بقي أي شيء من الموصل، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، متاح على الرابط الاتي:https:\\www.bbc.com .

١٤-مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، الخطة الإنسانية للعراق ٢٠١٨-٢٠١٩،"تقرير"، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، متاح على الرابط الاتي:https:\\www.relefweb.int

١٥-مفهوم التنمية المستدامة: الأهمية والابعاد والتحديات، ٩\يوليو\٢٠٢٤ نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي https://masarat-sy.org.

١٦-منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) ، تقارير الحالة القطرية للعراق (٢٠١٥-٢٠١٧)، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي:https:\\www.unicef.org

١٧-نينوى تنعى معاملها الميتة سريرياً منذ ٢٠٠٣ ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي : https\\www.shafaq.com.

١٨-وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة (العراق) تقرير إعادة تأهيل البنية التحتية الوطنية، بغداد: وزارة الاعمار والاسكان،٢٠٢٣، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي: https://www.moh.gov.iq

١٩- Ali Darvishi Boloorani, Mehdi Darvishi,Post-War urban Damage Mapping Using in SAR: the case of Mosul city in Iraq ,J.Geo -inf, 2021,https:\\www.mdpi.com.

List of Sources and References:

Encyclopedias

1- Nazim Abdul Wahid Al-Jassour, Encyclopedia of Political, Philosophical, and International Terms, 1st ed. (Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut: 2008).

Books:

1- Gabriel Almond and Bingham Powell, Comparative Politics in Our Time: A Global Perspective, translated by Hisham Abdullah, 1st ed. (Jordan: Al-Ahliya for Publishing and Distribution, 1988).

2- James Anderson, Making Public Policy, translated by Amer Al-Kubaisi, (Jordan: Dar Al-Maysara for Publishing and Distribution, 1999).

3- Hassan Abdullah Al-Da'aja, Making Public Policy, (Jordan: Ministry of Culture, 2019).

4- Khairi Abdul Qawi, A Study of Public Policy, 1st ed. (Kuwait: That Al-Salasil for Printing, Publishing, and Distribution, 1989).

5- Sami Al-Khafaji, The American Occupation and the Future of Iraq, 2nd ed. (Amman: Dar Amna for Publishing, 2012). 6- Samah Suhail Bahnan, Sustainable Human Development and Public Policy Making (Beirut: Al-Sanhuri Library, 2020).

7- Sadiq Ali Hussein, The Financial Structures of Terrorist Organizations: Iraq as a Model, 1st ed. (Beirut: Publications Company, 2018).

8- Karim Salem Hussein, Towards a Strategic Vision for Sustainable Development 2030 in Iraq (Baghdad: Al-Bayan Center for Studies and Planning, 2018).

9- Kamal Al-Manoufi, Principles of Comparative Political Systems (Kuwait: Al-Raba'at Distribution and Publishing Company, 1987).

10- Muhammad Al-Ajati et al., Public Policies: Analysis and Influence (Arab Alternatives Forum for Studies, 2020).

Theses and Dissertations:

1- Istabraq Fadhil Al-Shammari, Human and Economic Resources and Public Policy Making: Egypt and the United Arab Emirates – A Comparative Study, PhD Dissertation (Unpublished), (College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad, 2012). 2. Hussein Ali Ibrahim Al-Batawi, The United Nations and Development Issues in the Third World, PhD dissertation (unpublished), (College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad: 2004).

3. Afraa Riyadh Mohammed, Reconstruction Policies in Nineveh Governorate after 2015: A Study of Challenges and Opportunities, PhD dissertation (unpublished), (College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad: 2022).

4. Hind Shaker Mahmoud, International Financial Institutions and Their Impact on Public Policy Making in Iraq after 2003, Master's thesis (unpublished), (College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad: 2020).

Research:

1- Amal Hamid Rashid, "The Impact of National Poverty Reduction Strategy Activities on Achieving Sustainable Development Goals: An Applied Study in the Ministry of Labor and Social Affairs," Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 15, Issue 51, (University of Baghdad: Higher Institute of Accounting and Financial Studies, 2020).

2- Balasim Jamil Al-Dulaimi, "The Most Important Challenges Facing the Iraqi Economy and Ways to Address Them," Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 17, Issue 62, (University of Baghdad: College of Administration and Economics, 2011).

3- Hamed Obaid Haddad, "The Economic Challenges Facing Iraq After the American Withdrawal," Journal of International Studies, Issue 52, (University of Baghdad: Center for Strategic and International Studies, 2012).

4- Hamed Obaid Haddad, "The Economic Repercussions of the American Strategy in Iraq," Journal of International Studies, Issue 52, (University of Baghdad: Center for Strategic and International Studies, 2012). 5. Reda Abdel-Sadek Abdel-Aleem, "Public Administration and Sustainable Development: The Role of Public Policies in Achieving the 2030 Sustainable Development Goals," Journal of the Faculty of Political Science and Economics, Issue 28 (Cairo University: Faculty of Political Science and Economics, 2025).

6. Riya Abdel-Hussein Maneh, "The Role of Governance in Sustainable Development," International Studies Journal, Issue 102 (Al-Nahrain University: Faculty of Political Science, 2025).

7. Duha Muhannad Ali Al-Hamdani and Iman Hani Aboud, "The War on ISIS in Iraq: Between Losses and the Challenges of Reconstruction," Journal of Studies for Humanities and Social Sciences, Volume 52, Issue 2 (University of Jordan: Deanship of Scientific Research and Quality Assurance, 2025).

8. Dhafer Hassan Taher, "Challenges Facing the Iraqi Economy After the US Withdrawal: The Problem of Unemployment and Possible Solutions," International Studies Journal, Issue 52 (University of Baghdad: Center for International Studies, 2012). 9- Adnan Hussein Younis, Proposed Procedures and Mechanisms for Implementing Reconstruction and Economic Development Projects in Iraq to Reduce Corruption, Journal of Economic Studies, Issue 41, (University of Karbala: College of Administration and Economics, 2019).

10- Omar Hisham Mohammed, The Effectiveness of Fiscal Policy in Addressing the Problem of Poverty in Iraq After 2003, Iraqi Journal, Issue 29, (Iraqi University: Center for Islamic Research and Studies, 2021).

11- Vian Hadi, "The Concept of Human Development," Iraqi Affairs Journal, Issue 5, (Al-Nahrain University: Center for Legal and Political Studies, 2009).

12- Maysoun Ali Hussein Al-Layla, "Local Governments and Their Role in Implementing Public Policies and Providing Services (A Case Study of the Babil Provincial Council)," University of Babylon Journal, Pure and Applied Sciences, Issue 4, Volume 24, (University of Babylon: 2021).

Reports:
1- Kuwait Fund for Development, Issue 90, (Kuwait: 2018). 2. World Commission on Environment and Development, Our Common Future, translated by Muhammad Kamil Arif, World of Knowledge Series, No. 142 (Kuwait: 1989).
3. United Nations Development Programme, Human Development Report 1994 (New York: 1994).
4. United Nations Development Programme, Human Development Report 2000 (New York: 2000).
5. Republic of Iraq, Sustainable Development Goals: Fundamental Reforms (Ministry of Planning, Central Statistical Organization: 2017).
6. Republic of Iraq, Ministry of Planning, Poverty Reduction Strategy in Iraq: 2018-2022.
7. A group of researchers, The Economic Potential of Central and Southern Iraq (Iraq Center for Studies: 2013).
8. Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, The Iraqi Strategic Report 2010-2011 (Baghdad: 2011). 9. Nineveh Governorate, Directorate of Planning and Follow-up, Annual Report on Reconstruction Projects 2017-2024 (2024).
10. World Health Organization, Health Situation in Iraq, Report (Iraq: 2017).
11. Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Human Development Department (Baghdad: 2019).
Electronic Sources (Internet):
1- Sustainable Development in Iraq, accessed from the Internet, available at: https://al-rakeezeh.org
2- International Committee of the Red Cross, Iraq: Ongoing Humanitarian Needs After the End of Operation in Mosul 2018, accessed from the Internet, available at: https://www.icrc.org
3- Media Office of the Prime Minister, Mohammed Shia al-Sudani, accessed from the Internet, available at: https://pmo.iq/?article=3638
4- United Nations Development Programme, Damage Assessment in Mosul, Report (2018), accessed from the Internet, available at: https://www.iq.undp.org
5- The Impact of Terrorism on the Iraqi Economy, accessed from the Internet, available at: https://www.rawabetcenter.com 6- Nineveh Education Directorate: 100 schools completely destroyed on the right bank of Mosul, report, sourced from the internet, available at: https://www.alsumaria.news.
7- Hassan Latif Kadhim, Economy and Security in Iraq: The Debates of Unemployment and Poverty 2003-2019, sourced from the internet, available at: https://www.hasnlz.com.
8- Daniel Glaser, The Evolution of Terrorist Financing: Drying Up the Sources of the Islamic State, sourced from the internet, available at: https://www.shingtoninstitute.org.

9- Shukriya Al-Marakshi, Evaluating Government Policies: The Foundation of Sustainable Development Between Real Results and Official Promises, October 2, 2025, sourced from the internet, available at: https://alfallahalyoum.news. 10- Ali Jawad, Mosul After Liberation: 80% Destruction and Long-Term Reconstruction Plans, sourced from the internet, available at: https://www.aa.com

11- Qahtan Al-Farajallah, Sustainable Development: The Path of Iraqi Generations Towards the Future, Al-Nahrain Center for Strategic Studies, July 4, 2024, sourced from the internet, available at: https://www.alnahrain.iq/post/1135
12- Karzan Sleivani, Mosul Still Under the Rubble as the First Anniversary of Liberation Approaches, sourced from the internet, available at: https://www.kurdistan24.net
13- Lucy Rodgers, Asos Styliano, and Daniel Dunford, Is There Anything Left of Mosul?, sourced from the internet, available at: https://www.bbc.com 14- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Iraq Humanitarian Plan 2018-2019, "Report," available online at: https://www.relefweb.int
15- The Concept of Sustainable Development: Importance, Dimensions, and Challenges, July 9, 2024, available online at: https://masarat-sy.org
16- United Nations Children's Fund (UNICEF), Iraq Country Situation Reports (2015-2017), available online at: https://www.unicef.org
17- Nineveh Mourns Its Factories, Clinically Dead Since 2003, available online at: https://www.shafaq.com 18. Ministry of Construction, Housing and Municipalities (Iraq), National Infrastructure Rehabilitation Report, Baghdad: Ministry of Construction and Housing, 2023, accessed from the internet, available at: https://www.moh.gov.iq
19. Ali Darvishi Boloorani, Mehdi Darvishi, Post-War Urban Damage Mapping Using in SAR: The Case of Mosul City in Iraq, J.Geo-inf, 2021, https://www.mdpi.com

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٧